جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية

الشعبة : علوم إقتصادية

التخصص : مالية و بنوك

من إعداد الطالبة : إسمـهان بن كشرودة

بعنوان :

# تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية باستخدام مؤشرات العائد و المخاطرة

## دراسة حالة بنكي الخليج الجزائر AGB و البنك الوطني الجزائري BNA

## خلال الفترة الممتدة 2012-2015

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 13 / 05 / 2017

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ علاوي محمد لحسن ( أستاذ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة ) رئيسا

الدكتورة/ شريـــفة جعـــدي ( أستاذ محاضرة – جامعة قاصدي مرباح ورقلة ) مشرفا

الدكتور/ قريشي خير الدين ( أستاذ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة ) مناقشا

السنة الجامعية : 2017/2016

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية

الشعبة : علوم إقتصادية

التخصص : مالية و بنوك

من إعداد الطالبة : إسمـهان بن كشرودة

بعنوان :

# تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية باستخدام مؤشرات العائد و المخاطرة

## دراسة حالة بنكي الخليج الجزائر AGB و البنك الوطني الجزائري BNA

## خلال الفترة الممتدة 2012-2015

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 13 / 05 / 2017

أمام اللجنة المكونة من السادة:

| | |
|---|---|
| الدكتور/ علاوي محمد لحسن | ( أستاذ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة ) رئيسا |
| الدكتورة/ شريـــفة جعـــدي | ( أستاذ محاضرة – جامعة قاصدي مرباح ورقلة ) مشرفا |
| الدكتور/ قريشي خير الدين | ( أستاذ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة ) مناقشا |

السنة الجامعية : 2017/2016

# الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

إلى من ركعت و صلت و أيديها إلى السماء رفعت بالتوفيق و النجاح دعت المعطاءة بلا إنتهاء

*** أمي الغالية ***

إلى مفخرتي و قدوتي إلى من فارق الحياة تاركا ورائه فراغا لا يعوض إلى من غمرني بحنانه

*** أبي العزيز*** و إلى روح أخي الغالي ** عمر** أسأل الله أن يدخلكما فسيح جنانه

إلى من أكرمني الله بوجودهم في حياتي

إلى كل إخوتي و أخواتي

إلى صديقتي الغالية سماح

إلى كل زملاء الدفعة

أخص بالذكر أفراد م.ع

إلى كل من يحبهم قلبي و لم تسعهم مذكرتي.

إسمهـــــان

# الشكر

**قال تعالى :** « رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ »

بعد إتمام هذا العمل لا يسعني إلا أن أحمد الله عز و جل على ما أمدني من قوة و صبر لمواصلة هذا البحث و إتمامه.

كما أتقدم بجزيل الشكر و عظيم التقدير للأستاذة " شريفة جعدي " لتفضلها بالإشراف على هذه المذكرة.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد،راجيةً من الله أن أكون قد أصبت أكثر مما أخطأت و أن يستفاد مما بذلت من مجهود،أملاً مني أن أكون قد أعطيت الموضوع بعض حقه، و نسأل الله أن يعلمنا ما ينفعنا، و ينفعنا بما علمنا.

**الملخص**

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء البنوك التجارية العمومية و الأجنبية الخاصة العاملة بالجزائر، و شملت الدراسة بنكين و هما البنك الوطني الجزائري العمومي و البنك الخاص الأجنبي بنك الخليج الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2012 أي 2015، و اعتمدت الدراسة في تقييمها على التحليل بواسطة مؤشرات العائد و المخاطرة بالتطبيق على البنكين محل الدراسة، كما تم مقارنة أداء البنكين للفترة 2012- 2015 باعتبارها الفترة التي توفرت فيها المعلومات و البيانات المالية للبنكين عينة الدراسة.

و أظهرت نتائج الدراسة انخفاض أداء البنك الوطني الجزائري BNA، كما أبدى بنك الخليج الجزائر AGB كفاءة عالية في استغلال الأموال الخاصة لتوليد الأرباح و تحكم أكبر في مراقبة التكاليف .

**الكلمات المفتاحية**: بنوك تجارية، تقييم الأداء، مؤشرات العائد و المخاطرة.

## Abstract:

The study aimed at evaluating the performance of the public and private foreign banks operating in Algeria. The study included two banks, the Algerian National Public Bank and the foreign private bank, Algeria Gulf Bank during the period 2012-2015. The risk of applying to the two banks under study. The performance of the banks for 2012-2015 was also compared to the period in which the information and financial data of the two banks were available.

The results of the study showed a decline in the performance of the Algerian Nationl Bank (BNA), and Algeria Gulf Bank (AGB) showed high efficiency in exploiting private funds to generate profits and greater control over cost control.

**Key words**: Commercial banks, Performance assessment, Risk and Return Indicators.

## قائمة المحتويات


الإهداء.....III

الشكر.....IV

الملخص.....V

قائمة المحتويات.....VI

قائمة الجداول.....VII

قائمة الملاحق.....VIII

المقدمة..... أ

الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية : مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية و تقييم الأداء.....13

المبحث الأول: الأدبيات النظرية..... 15

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية.....23

الفصل الثاني: دراسة حالة بنكي الخليج الجزائر **AGB** و البنك الوطني الجزائر **BNA**.....29

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة.....30

المبحث الثاني:عرض نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات.....31

الخاتمة.....38

المراجع.....41

الملاحق.....44

الفهرس.....55

| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 2 - 1 | يوضح طريقة حساب مؤشرات العائد المستخدمة في الدراسة | 30 |
| 2 - 2 | يوضح طريقة حساب مؤشرات المخاطرة المستخدمة في الدراسة | 30 |
| 2 - 3 | معدل العائد على حقوق الملكية للبنكين BNA و AGB خلال الفترة 2012–2015. | 31 |
| 2 - 4 | معدل العائد على الأصول للبنكين BNA و AGB خلال الفترة 2012–2015. | 31 |
| 2 - 5 | الرفع المالي للبنكين BNA و AGB خلال الفترة 2012–2015. | 31 |
| 2 - 6 | مؤشر هامش الربح للبنكين BNA و AGB خلال الفترة 2012–2015. | 32 |
| 2 - 7 | مؤشر منفعة الأصول للبنكين BNA و AGB خلال الفترة 2012–2015. | 32 |
| 2 - 8 | مؤشر مخاطر الائتمان للبنكين BNA و AGB خلال الفترة 2012–2015. | 33 |
| 2 - 9 | مؤشر مخاطر السيولة للبنكين BNA و AGB خلال الفترة 2012 – 2015. | 33 |
| 2 - 10 | مؤشر مخاطر رأس المال للبنكين BNA و AGB خلال الفترة 2012–2015. | 34 |

| رقم الملحق | اسم الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| الملحق رقم 1 | جانب الأصول لبنك الخليج الجزائر لسنتي 2012 – 2013 | 44 |
| الملحق رقم 2 | جانب الخصوم لبنك الخليج الجزائر لسنتي 2012 – 2013 | 45 |
| الملحق رقم 3 | جانب الأصول لبنك الخليج الجزائر لسنتي 2014 – 2015 | 46 |
| الملحق رقم 4 | جانب الخصوم لبنك الخليج الجزائر لسنتي 2014 – 2015 | 47 |
| الملحق رقم 5 | جدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر لسنتي 2012 – 2013 | 48 |
| الملحق رقم 6 | جدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر لسنتي 2014 – 2015 | 49 |
| الملحق رقم 7 | جانب الأصول و الخصوم للبنك الوطني الجزائري لسنتي 2012–2013 | 50 |
| الملحق رقم 8 | جانب الأصول و الخصوم للبنك الوطني الجزائري لسنتي 2014 –2015 | 51 |
| الملحق رقم 9 | جدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري لسنتي 2012– 2013 | 52 |
| الملحق رقم 10 | جدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري لسنتي 2013– 2015 | 53 |

# المقدمة

## أ. طرح الإشكالية:

تعتبر البنوك التجارية من أهم مكونات الجهاز الاقتصادي لأي دولة، حيث تعد من المصادر التمويلية المهمة للقطاعات الإقتصادية المختلفة، كما أنها تعتبر من أهم المؤسسات القادرة على تعبئة المدخرات و استغلالها في شكل قروض استثمارية بالإضافة إلى مقدرتها على زيادة عرض النقود عن طريق خلق الودائع، و بالتالي تلعب البنوك التجارية دوراً أساسياً في تمويل التنمية الإقتصادية من خلال تجميع الموارد المختلفة و توجيهها إلى أوجه الاستخدام و الاستثمار المناسبة. و هناك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك و فاعليتها في تعبئة الودائع و تقديم الائتمان و الخدمات المصرفية الأخرى، و بالتالي تؤثر على دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، لذلك سلامة الأداء لدى البنوك التجارية من المتطلبات الأساسية لتطور و نمو اقتصاد الدول.

و في ظل انفتاح الأسواق العالمية و زيادة المنافسة بين المؤسسات المالية و المصرفية، أولت هذه الأخيرة أهمية بالغة لموضوع تقييم الأداء، حيث يعد أحد أهم وظائف الإدارة و جزءاً من أعمالها الرئيسية و من أهم نتائج استخداماته أنه يمكّن المدريين من قياس مدى كفاءة البنك في استخدام موارده المتاحة و قياس مخاطر السيولة و الائتمان، بهدف التعرف على نقاط القوة و الضعف في البنك و معرفة أسبابها و كذا إيجاد حلول لها و التحوط من مخاطرها، و ذلك بغية تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية و تكمن هذه العملية في التقييم الدوري لمختلف أنشطته باختيار أنسب الأدوات و الوسائل الكفيلة لإجراء عملية التقييم بشكل يعكس الوضعية المالية للبنك.

من خلال ما سبق يمكن طرح و صياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

**ماهو واقع أداء البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2015 ؟**

تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يمكن تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام مؤشرات العائد و المخاطرة ؟
- هل يحقق البنك العمومي BNA أداء مالي جيد ؟
- هل يحقق البنك الأجنبي الخاص AGB أداء مالي جيد؟.

**ب. فرضيات البحث:**

بغية الإجابة على الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية تم صياغة الفرضيات البحث كالتالي:

- تساهم مؤشرات العائد و المخاطرة في عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ؛
- يحقق البنك العمومي BNA أداء مالي جيد ؛
- يحقق البنك الأجنبي الخاص AGB أداء مالي جيد .

**ت. مبررات اختيار الموضوع :**

تتمثل أهم المبررات وراء اختيار الموضوع في :

- المبررات الموضوعية:
  - الأهمية الكبيرة للموضوع.
  - ينصب الموضوع في التخصص محل الدراسة الأكاديمية.

- المبررات الذاتية: الرغبة الشخصية في معالجة مثل هذه المواضيع.

**ث. أهداف الدراسة:**

تتمثل أهداف الدراسة في:

- بيان أهمية تقييم الأداء للبنوك التجارية.
- إبراز كفاءة مؤشرات العائد و المخاطرة في تقييم أداء البنوك.
- تقييم أداء بنكي BNA و AGB باستخدام مؤشرات العائد و المخاطرة.

**ج. حدود الدراسة:**

تمثلت الحدود المكانية للدراسة في عينة من البنوك العاملة في الجزائر تتكون من بنكين، بنك جزائري عمومي و هو البنك الوطني الجزائري BNA و بنك أجنبي خاص متمثل في بنك الخليج الجزائر AGB. أما الحدود الزمانية فتمثلت قي الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2015.

**ح. منهج البحث و الأدوات المستخدمة:**

بغية الإلمام و الإحاطة بكل جوانب الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي و الذي جُسد في الجانب النظري من الدراسة، و و كذلك تم الاعتماد على أسلوب التحليل المالي بغرض التحقق من صحة الفرضيات و الوصول لأهداف البحث، و ذلك باستخدام مؤشرات العائد و المخاطرة و تحليل البيانات المالية المتحصل عليها، كما تم الاستعانة أيضاً بمنهج دراسة حالة و ذلك من خلال الدراسة التطبيقية. هذا فيما يخص المنهج المستخدم في الدراسة، أما فيما يخص الأدوات المستخدمة فقد تم الاستعانة في الجانب النظري بالمراجع العربية و الأجنبية، و الأوراق البحثية. أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على البيانات الصادرة من البنكين محل الدراسة و أيضاً الموقع الإلكتروني لكلا البنكين .

**خ. صعوبة الدراسة:**

تجسدت في صعوبة الحصول على المعطيات المتمثلة في القوائم المالية الخاصة بالبنك الوطني الجزائري لعدة سنوات مما أدى إلى تقليص الحدود الزمانية للبحث.

**د. الدراسات السابقة:**

تناولت العديد من الدراسات العربية و الأجنبية موضوع تقييم الأداء في البنوك التجارية، و هو ما تم التطرق إليه في المبحث الثاني في الفصل الأول من الصفحة (23) إلى الصفحة (28) .

**ذ. هيكل البحث:**

بغية الإلمام بمختلف جوانب البحث ومن أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسة و التساؤلات الفرعية و اختبار الفرضيات، تم تقسيم البحث كالتالي:

✓ الفصل الأول : بعنوان مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية و تقييم الأداء و يتكون الفصل من مبحثين:

- المبحث الأول تم فيه تناول الأدبيات النظرية للموضوع تحت عنوان مفاهيم أساسية في البنوك التجارية و تقييم الأداء.
- أما المبحث الثاني خصص للأدبيات التطبيقة و التي شملت مجموعة من الدراسات السابقة المشابهة لموضوع الدراسة بالعربية و الأجنبية.

- ✓ أما فيما يخص الفصل الثاني و الذي عُنون بِ دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA و بنك الخليج الجزائر AGB سيتم تقييم أداء البنكين محل الدراسة باستخدام مؤشرات العائد و المخاطرة في محاولة للإجابة عن إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات المطروحة.

# الفصل الأول

# الأدبيات النظرية والتطبيقية: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية وتقييم الأداء

## تمهيد

يحضى موضوع تقييم الأداء بأهمية كبيرة لدى المؤسسات المصرفية، خاصة في الوقت الحالي نظراً لما يشهده العالم من تطورات متسارعة في هذا القطاع، وفي ظل التنافس الدائم في الساحة المصرفية تلجأ البنوك إلى تقييم أدائها من أجل التأكد من السير الحسن نحو الأهداف المرجوة، و يختلف الأداء من بنك إلى آخر باختلاف الغرض من عملية التقييم و كذا المستفيدين منه.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق في المبحث الأول إلى الأدبيات النظرية لموضوع الدراسة من جانب المفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية ( المفهوم، الخصائص و الوظائف ) باعتبارها تمثل العينة التي سيتم دراستها، ثم محاولة إلقاء الضوء على مفهوم تقييم الأداء و التعرف نظرياً على المؤشرات و الأساليب المستخدمة في قياسه، إلى أن ينتهي الفصل بمبحث ثانٍ يشتمل على الأدبيات التطبيقية للموضوع متمثلة في الدراسات السابقة باللغتين العربية ( اللغة الوطنية ) و الأجنبية ( اللغة الإنجليزية ).

## المبحث الأول: أساسيات في البنوك التجارية و تقييم الأداء

في محاولة للتعرف على جوانب الموضوع، سيتم في هذا المبحث إعطاء لمحة حول البنوك التجارية من حيث المفهوم و الخصائص و الوظائف من خلال المطلب الأول، أما المطلب الثاني فقد تم تخصيصه حول المفاهيم الأساسية المتعلقة بتقييم الأداء و أهم المؤشرات و الأساليب المستخدمة في قياسه.

### المطلب الأول:عموميات حول البنوك التجارية

#### الفرع الأول: نشأة و مفهوم البنوك التجارية

**أولا– نشأة البنوك التجارية:**

يعود الفضل في نشأة البنوك التجارية إلى الأروبيين، حيث أن الإيطاليون هم أول من طرق هذا الباب فكان التجار و رجال الأعمال يودعون أموالهم لدى الصيارفة بقصد حفظها مقابل إيصالات يحررها الصيارفة لحفظ حقوق أصحاب الودائع، و هكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك و هي إيداع الأموال، و كان المودع إذا أراد ذهبه يعطي للصائغ الإيصال و يأخذ الذهب, و مع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل و يبقى الذهب مكدسا في خزائن الصائغ، فصار يقرض مما لديه من ذهب مقابل فائدة و هكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية للبنوك و هي الإقراض.أما خلق النقود أو إصدارها، فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره الصائغ (بدلا من الذهب الحقيقي) و يعطيه للمقترض، خاصة بعدما أصبح الناس يشقون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاؤون كما دلتهم على ذلك تجاربهم العديدة خلال تعاملهم مع الصائغ.

و قيام الصائغ بهذه الأعمال لم يأت طفرة، وإنما كان نتيجة لتطور استغرق زمنا طويلاً واكبه ازدياد كبير في ثقة جمهور المتعاملين مع الصائغ مما حول مؤسسته إلى النواة الأولى للمصرف التجاري.

و لعل أول مصرف قام كان في البندقية عام 1157م ثم توالى ظهور المصارف بعد ذلك فظهر بنك أمستردام عام 1609م و بنك انجلترا عام 1694م و بنك فرنسا عام 1800م [1]، و من هنا أخذت البنوك التجارية في التطور و الانتشار عبر العالم إلى أن أصبحت بالشكل المتعارف عليه في الوقت الراهن.

**ثانيا– مفهوم البنوك التجارية:**

هناك عدة تعاريف للبنك باعتباره مؤسسة مالية و وسيط تجاري، و تختلف هذه التعاريف باختلاف الباحثين و من بينها نجد:

1. تعرف البنوك بأنها: " تلك البنوك التي تقوم بقبول الودائع، تدفع عند الطلب أو لأجل وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عملية تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات[2]".
2. نعرف البنوك أيضاً "بأنها مؤسسات مالية تقبل الودائع و تمنح القروض و ينطوي هذا المصطلح منشآت متعددة مثل البنوك التجارية و مؤسسات الإقراض و الادخار، و مصارف و اتحادات منح الائتمان. كما تلعب البنوك دور الوساطة المالية من خلال تفاعلها مع الفرد بصورة مستمرة و متكررة "[3].

---

[1]- زياد رمضان, محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، الطبعة الثالثة، دار وائل، عمان، 2006، ص11.

[2]–حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، **اقتصاديات النقود و المصارف**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص105.

[3]- Frediric S. Mishkin, **The Economics of Money, Banking, and Financial Markets**, Addison-Wesley, Boston, 2001, p8.

3. كما تعرف البنوك أيضا على أنها "تلك المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد و الهيئات (الأشخاص المعنوية ) تحت الطلب، ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات و القروض بغرض الربح"[1].

**الفرع الثاني: خصائص البنوك**

تتميز البنوك بمجموعة من الخصائص نذكر منها[2]:

1. تأتي البنوك التجارية في الدرجة الثانية من حيث التسلسل الرئاسي للجهاز المصرفي بعد البنك المركزي، حيث يباشر هذا الأخير رقابة من جانب واحد بما له من أدوات ووسائل وتقنيات، يهدف من خلالها إلى التحكم في نشاط البنوك بما يتوافق وطبيعة اقتصاد البلد.
2. تكمن أهمية البنوك التجارية بصفتها الحجر الأساس للنظام المصرفي في الدور الهام الذي تلعبه في التأثير على العرض الكلي للنقود، فهي لا تقبل ودائع الأفراد فقط ولكن تقوم بخلقها أيضا.
3. يمثل البنك المركزي التطبيق الصحيح والدقيق لمبدأ" وحدة البنك"، أي بنك مركزي واحد لكل دولة، فالبنوك التجارية تتعدد وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي والنشاط الاقتصادي.
4. تتماثل وحدات النقد القانونية من حيث مصدرها" البنك المركزي"، وتتعدد من المصدر بالنسبة للنقود الكتابية .
5. البنوك التجارية هي مؤسسات رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وبأقل تكلفة، وذلك من خلال تقديمها خدمات مصرفية وخلقها لنقود الودائع، وهي بذلك تؤثر في السياسة الاقتصادية للدولة.
6. إن تقسيم البنوك إلى بنوك تجارية وغير تجارية لا يرجع بصفة جوهرية إلى عامل التخصص، إنما يرجع لعوامل متصلة بالتطور الاقتصادي والبيئة الاقتصادية، والفرق بينهما يتمثل في مقدرة البنوك التجارية وحدها على خلق النقود واستخدام وسائل الدفع، وهذه الخاصية الأساسية التي تتميز بها البنوك التجارية عن غيرها من الوسطاء الماليين في سوق النقد.
7. هي مؤسسات مالية تتعامل بالأموال أخذا وعطاءا، أي تأخذ الأموال من عند الجمهور في شكل ودائع وتقوم بمنحها في شكل قروض.
8. هي مؤسسات وسيطة تقوم بالوساطة بين أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي.
9. تشكل الودائع الجارية لدى المصارف التجارية مصدرا رئيسا من مصادر أموالها، وتتصف هذه الودائع بقابلية السحب الفوري عليها دون إشعار مسبق، بينما في المؤسسات المالية الأخرى الجزء الأكبر من مصادر أموالها لا يأخذ شكل ودائع ملزمة الدفع حين الطلب و يترتب على ذلك أن تصبح المصارف التجارية أكثر عرضة إلى المخاطر في عملياتها من المؤسسات الأخرى، مما يفرض عليها التحفظ في أدائها و الحرص من غيرها على التوفيق بين متطلبات السيولة لمجوداتها ( أي قدرتها على الإيفاء فورا بمختلف التزاماتها ) والربحية ( أي تعظيم إيراداتها الصافية ).

**الفرع الثالث: وظائف البنوك التجارية**

تقوم البنوك التجارية بوظائف نقدية متعددة، يمكن تقسيمها إلى وظائف كلاسيكية قديمة و أخرى حديثة .و الوظائف الكلاسيكية القديمة يمكن إجمالها بما يلي:[3]

1. قبول الودائع على اختلاف أنواعها.

[1]- سلمان أبو دياب، **اقتصاديات النقود و البنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر و التوزيع، بيروت، 1996، ص110.

[2]- حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، مرجع سابق، ص 86.

[3]- زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص 12- 14.

2. تشغيل موارد البنك على شكل قروض و استثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصول البنك و ربحيتها و أمنها.

أما الوظائف الحديثة فتقوم على تقديم خدمات متنوعة منها ما ينطوي على الائتمان ومنها ما لا ينطوي على الائتمان و أبرز هذه الخدمات ما يلي:

1. إدارة الأعمال و الممتلكات للعملاء و تقديم الاستشارات الاقتصادية و المالية Trust Départements.
2. تمويل الإسكان الشخصي ( ينطوي على ائتمان).
3. سداد المدفوعات نيابة عن الغير .
4. خدمات البطاقة الائتمانية (تطوي على ائتمان).
5. تحصيل فواتير الكهرباء و التلفون و الماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها.
6. تحصيل الأوراق التجارية .
7. المساهمة في خطط التنمية الإقتصادية.
8. شراء و بيع الأوراق المالية و حفظها لحساب المتعاملين معه.
9. إصدار خطابات الضمان.
10. تأجير الخزائن الحديدية للجمهور.
11. تحويل العملة للخارج.
12. شراء و بيع أوراق النقد الأجنبي.
13. إدارة الأعمال و الممتلكات للمتعاملين معه.

و يضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للمصارف في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد, وظائف أخرى أهمها[1]:

1. **وظيفة التوزيع distribution**: في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي حيث يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج و المتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف، و يتم عادة بالطرق الائتمانية ولا يوجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام.
2. **وظيفة الإشراف و الرقابة**: تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة إلى استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيها رصيد له أغراض، و للتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها.

## المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء

يعتبر تقييم الأداء من المصطلحات الجوهرية للمنشآت بصورة عامة، و المؤسسات المصرفية بصورة خاصة، فمن خلاله يمكن إعطاء صورة كاملة و شاملة عن سير أنشطة المؤسسة سواء كان على مستوى البيئة الداخلية أو الخارجية.

[1] - زياد رمضان, محفوظ جودة، مرجع سابق، ص 12- 14.

## الفرع الأول: مفهوم الأداء ( performace concept )

يعرف الأداء بأنه " انعكاس لقدرة المنظمة و قابليتها على تحقيق أهدافها"[1].

و يعرف أيضا على أنه تلك " العمليات التي تتضمن إتباع وسائل و أساليب يتم عن طريقها القيام بالنشاطات للوصول إلى أهداف هذه النشاطات باستخدام موارد و إمكانات معينة". كما يعرف أيضاً بأنه " المخرجات و الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها"[2].

كما يمكن تعريفه أيضا بأنه " انعكاس لكيفية استخدام المنظمة للموارد المالية و البشرية و استغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"[3].

و لقد اختلف الباحثون في مفهوم الأداء على حسب تخصصاتهم فمثلا يظهر في علم النفس الأداء بأنه الدافع و القيادة أما المتخصصين في علم الاجتماع فقد بينوا مساهمة الأداء في إطار المسؤولية الإجتماعية للمنشأة اتجاه المجتمع، أما المنشغلين بإدارة العمليات فكان اهتمامهم في تحسين أداء العمليات، و بالنسبة للاقتصاديون فيرون أن الأداء هو هدف اقتصادي يعمل على زيادة الربحية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد.

و تنوعت النظرة للأداء بتنوع المدارس و النظريات، فأتباع المدرسة البيروقراطية تنظر إلى الأداء نظرة نمطية و معيارية من خلال الأداء المحدد مسبقا أما مدرسة الإدارة العلمية كانت خلال تنميط الأداء الفردي و القيام بمنافسات للرفع من الأداء، و كذلك الرفع من الإنتاجية في إطار دراسة الوقت و الحركة أما فيما يخص رؤية مدرسة العلاقات الإنسانية فاهتمت بانعكاسات العوامل الإجتماعية و الإنسانية و ظروف العمل على الأداء[4]. ومما سبق تظهر هناك مصطلحات تبين مفهوم الأداء و سنذكرها في ما يلي[5]:

**أ- الكفاءة** : و تشير إلى معنى تخفيض الموارد المتاحة للمنظمة ومن خلال هذه الموارد يتم الوصول إلى الأهداف الموضوعة كما يمكن حسابها بالعلاقة الموالية:

$$\text{الكفاءة} = \frac{\text{قيمة المخرجات}}{\text{تكلفة المدخلات}}$$

**ب-الفعالية** : و يشتمل مفهوم الفعالية على تحقيق أهداف المنشأة في إطار الأداء الحسن، إي مدى قيام الموظفين و المديرين بالأداء المطلوب منهم للوصول للأهداف، و هل توجد أنشطة تستنزف الطاقات دون داع. كما يمكن قياس الفعالية تبعا لأهداف المنظمة أي مدى التقارب بين الأهداف و النتائج.

**ت- الإنتاجية:** و تعني العلاقة التي تربط النتائج الفعلية بالوسائل المستخدمة للوصول إليها، و بمعنى آخر الإنتاجية هي الربط بين الفعالية لتحقيق الأهداف و الكفاءة في الاستخدام الأمثل للموارد.

---

[1]- Eccle, Robert G, **Performance Measurement Manifesto** , Hurra busineess revview,vol.69, No 1, 1991, P 51.

[2]- عمر تيمجغدين، **دور إستراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية – دراسة حالة كوندور (برج بوعريريج)-** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، ( غير منشورة), كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة-, 2013,ص48.

[3] - Miller Kent D, and Bromiley Philip, **strateic Risk and Preformance and Analysis of Alternative Risk Measures**, Academy Management journal, vol.33, No 4,1990, p756.

[4]- السعيد بريش, نعيمة يحياوي، **أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات و زيادة فعاليتها**، مداخلة تقدم بها للملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، الطبعة الثانية نمو المؤسسات الإقتصادية بين تخفيف الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر 2011، ص 296.

[5]- وليد مرتضى نوه، **نحو تفعيل دور نظام المعلومات في البنوك للرفع من مستوى أدائها- دراسة حالة لعينة من البنوك العمومية الجزائرية وكالات الوادي-**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2014، ص48.

**ث–الأهداف:** و هي ما تريد المؤسسة تحقيقه و الوصول إليه أثناء فترة معينة و تختلف الأهداف من حيث مدتها إلى:

- أهداف بعيدة المدى "إستراتيجية".
- أهداف قصيرة المدى "مرحلية".

من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول بأن الأداء هو مفهوم يعكس كفاءة و فعالية سير نشاط المؤسسة من خلال استغلالها لمواردها المالية و البشرية و المادية بما يتلائم مع البيئة الداخلية و الخارجية للمؤسسة، كما أنه يعتبر أداة افصاحية تعتمد عليها الإدارة العليا للمؤسسة في تحديد أهدافها المستقبلية.

**الفرع الثاني: مفهوم تقييم الأداء البنكي:**

يعرف تقييم الأداء بأنه " قياس للأعمال المنجزة و مقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقا للتخطيط المعد مسبقا لاكتشاف نقاط القوة و الضعف "[1]. كما يعرف أيضا بأنه تلك المرحلة من مراحل الإدارة الإستراتيجية التي يحاول فيها المديرون أن يعرفوا بأن الخيار الإستراتيجي ينفذ بصورة صحيحة، فضلا عن إن تقييم الأداء اشمل و أدق من قياس أو رقابة الأداء لأنه لا يعني فقط بيان النتائج و إنما يعمد إلى تحليل النتائج و التأكد من أنها تسير وفقاً للأهداف المقررة ووضع حلول للانحرافات، ومن هذه المفاهيم يتضح أن تقييم الأداء مفهوم شامل و موضوعي تحدد فيه الاستراتيجيات و السياسات و الإجراءات لفحص نتائج و فعالية الأنشطة و مقارنة ذلك بالخطط و القواعد المحددة بقصد كشف الانحرافات السلبية و الإيجابية و بيان أسبابها و التأكد من إدارة الموارد الإقتصادية بكفاءة و أقل تكلفة ووضع المقترحات و الحلول اللازمة لمعالجة الانحرافات[2] .

**و** يشير مفهوم الأداء في البنوك" إلى مجموعة الوسائل اللازمة والأنشطة المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المصرفية الخارجية المحيطة بها من أجل تقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف [3]، و كذلك يعرفها بعضهم بأنها التيقن من الاستخدام الكفء لموارد البنك، ويمكن القول بأنها عملية شاملة تستعمل فيها كل البيانات المحاسبية والمعلومات الأخرى للتعرف على حالة المصرف المالية والتعرف على الطريقة التي تم إدارة البنك بها، أما إستراتيجيا فإن تقييم الأداء هو تحديد لكل من نقاط القوة والضعف مما يساعد على وضع مخطط للقرارات المتعلقة بعملية إدارة أصول وخصوم المصرف [4].

**الفرع الثالث: أهمية تقييم الأداء**

للتقييم المالي مكانة هامة في كل النظم الإقتصادية و لذلك نظرا لندرة الموارد و عدم كفايتها لتلبية الاحتياجات الكبيرة، و في ظل المنافسة الكبيرة أولت المؤسسات أهمية بالغة لتقييم الأداء لغرض الحصول على أقصى عوائد بأقل تكلفة و بالتالي ضمان اسمراريتها في السوق، ومن يمكن إيجاز أهمية تقويم الأداء في مجموعة من النقاط أهمها[5]:

1. يوفر تقييم الأداء قياسا لمدى نجاح المنظمة في تحقيق أهدافها، فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية و الكفاءة في تعزيز أداء المنظمة لمواصلة البقاء و الاستمرار.
2. يظهر تقييم الأداء مدى إسهام الوحدة في عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدرة من النتائج بأقل التكاليف و التخلص من عوامل التبذير و الهدر و الضياع في الوقت و الجهد و المال.

---

[1]– شعبان أحمد صادق جعفر، **المحددات الإستراتيجية و أثرها في التقويم المالي**، رسالة ماجستير، كلية الإدارة و الإقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 1994، ص 49.

[2]– مهدي عطية موحي الجبوري، **مؤشرات الأداء المالي الإستراتيجي– دراسة تطبيقية بين مصرفي الرافدين و المصرف التجاري**–، جامعة كركوك، العراق، 2002، ص2.

[3]– حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر**، دار اليازورب العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011 ، ص145 .

[4]– محمد الجموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك خلال فترة 2000.1994**، مقال مقدم لمجلة الباحث العلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد3، 2004، ص90.

[5]– فلاح حسن عداي و الدوري، مؤيد الراذرة، **البنوك مدخل كي إستراتيجي معاصر**، عمان، 2000، ص194.

3. يوفر نظام تقييم الأداء المعلومات الضرورية لمختلف المستويات الإدارية في المنظمة لأغراض التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرارات.
4. يظهر تقييم الأداء تطور المنظمة في مسيرتها نحو الأفضل أو التحول نحو الأسوء، عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمانياً من فترة إلى أخرى و مكانيا بالمنظمات المماثلة.
5. يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام و الإدارات و المنظمات المختلفة مما يؤدي إلى تحسين أداءها.
6. يؤدي إلى تحديد العناصر الكفوءة الأكثر إنتاجية و تحديد العناصر التي تحتاج إلى المساعدة و التدريب للنهوض بأدائها.
7. تقييم الأداء يساعد على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط و العمل على إيجاد نظام سليم للحوافز و المكافئات.
8. تحدد عملية تقييم الأداء المركز الإستراتيجي للمنظمة ضمن البيئة الإقتصادية التي تعمل بها و تحديد الآليات و حالات التغيير لتحسين المركز التنافسي.
9. تحقيق درجة من المواءمة و الانسجام بين الأهداف و الإستراتيجيات المعتمدة و البيئة التنافسية.
10. تحديد درجة الاتساق بين الأهداف الإستراتيجية المحددة لتحقيقها و قدرة الإدارة على اختيار البدائل الإستراتيجية.
11. تسمح بتقرير مستوى كفاءة شاغلي الوظائف الإشرافية، فتحليل نتائج تقييم أداء المرؤوسين و مقارنته بنتائج التقويمات السابقة يكشف عن نسبة الأكفاء و نسبة الذين يعانون من أوجه ضعف في أدائهم، و هو ما يكشف بدوره عن جهد الرؤساء في تطوير مرؤوسيهم سواء عن طريق التوجيه أم التدريب أم التحفيز الإيجابي أو السلبي، و يحقق ذلك ترشيد المنظمة لأساليب أو طرق اختيار شاغلي الوظائف الإشرافية.[1]

## المطلب الثالث: مؤشرات و أساليب تقييم الأداء

تزايدت أهمية تقييم الأداء في البنوك في السنوات الأخيرة و ذلك لخصوصية نشاط هذه المصارف و لضخامة الأموال التي تتعامل بها هذه المنشأت و سرعة دوران الأموال الخاصة و المودعة، مما يتطلب من متخذي القرارات التحقق من كفاءة أداء هذه المنشأت في استغلال هذه الموارد و تحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف.

### الفرع الأول: مؤشرات تقييم الأداء

لتقييم الأداء العديد من المؤشرات التي يمكن قياسه بها, و في هذه الدراسة سيتم الاكتفاء بتسليط الضوء على مؤشرات العائد و المخاطرة و ذلك لارتباطها بموضوع البحث [2]:

أ. **مؤشرات العائد:**

1- **العائد على حقوق الملكية:** يوضح هذا المؤشر نسبة العائد المتحقق عن كل دينار مستثمر من أموال المساهمين، و يتم إيجاد هذا المعدل من خلال قسمة صافي الدخل على الأموال الخاصة.

**العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / الأموال الخاصة**

[1]- وليد حميد رشيد الأميري، **تقييم و تطوير نظام تقويم أداء العاملين**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، مجلس الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2009، بغداد، ص52.

[2]- أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، مداخلة **بعنوان تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد و المخاطرة– دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (2000/1997)**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية– واقع و تحديات–، جامعة الأغواط، ص107.

2- **العائد على الأصول**: يقيس هذا المعدل مدى كفاءة إدارة البنك في توليد أرباح من موجوداته، أي نصيب كل وحدة من الموجودات من صافي الربح، و يتم إحتساب هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

**العائد على الأصول = صافي الدخل / إجمالي الأصول**

3- **معامل الرفع المالي**: يبين هذا المؤشر عدد مرات تغطية الأصول لحقوق الملكية، و يحسب من خلال قسمة إجمالي الأصول على إجمالي حقوق الملكية.

**معامل الرفع المالي = إجمالي الأصول / حقوق الملكية**

4- **هامش الربح**: تبين هذه النسبة ما يحققه دينار واحد من إيرادات البنك من الربح، و تحسب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول.

**هامش الربح = صافي الدخل / إجمالي الإيرادات**

5- **منفعة الأصول**: تقيس هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من الأصول على تحقيق إيراد للبنك، إجمالي الإيرادات على إجمالي الأصول.

**منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول**

ب. **مؤشرات المخاطرة**:

1- **مخاطر السيولة**: يكون هذا الخطر نتيجة عدم توفر سيولة لمواجهة الطلب على سحب الأموال، و يظهر في حالة سحب الودائع من طرف العملاء و عدم توفر سبل الإقتراض من السوق النقدي، و يمكن احتسابها من خلال إحدى العلاقات التالية:

- **أصول سائلة/ إجمالي الودائع – (مستحق للمصارف).**
- **إجمالي حقوق الملكية / اجمالي الأصول.**
- **( النقدية + المستحق على المصارف )/ إجمالي الودائع الادخارية و الآجلة.**

2- **مخاطر سعر الفائدة**: و هي الخسائر المرتبطة بالتغير غير المرغوب في سعر الفائدة، حيث يؤثر على قيمة عناصر الميزانية و عوائدها، و يتم احتسابها من خلال [1]:

- **الأصول الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول**
- **الخصوم الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول**

[1] - أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 107.

3- **مخاطر الائتمان:** يواجه البنك عند منح القروض مشكلة تقدير المخاطر المتعلقة بالقرض، و يحاول التحكم فيها أو التخفيف من آثارها التي تمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض، بل إلى خسارة رأس مال القرض كاملاً.

**مخصصات خسائر القروض/ إجمالي القروض**

4- **مخاطر رأس المال:** ويرجع وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث، و بالتالي تأثير هذه الخسائر على المودعين و الدائنين، و لهذا تهتم البنوك المركزية دائما بكفاية رأس المال بالنسبة للمصارف حيث يعتبر ضمان لحقوق المودعين و الدائنين.

- **حقوق الملكية / الأصول الخطرة**
- **إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول**

5- **مخاطر التشغيل:** تشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع، فهي ترتبط بالأعباء و عدد الأقسام أو الفروع و عدد الموظفين، و بما أن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك،فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك في تقديم المنتجات كفء أم لا.

**إجمالي المصاريف / عدد العمال**

**الفرع الثاني: أساليب تقييم الأداء**

يمكن تصنيف أساليب تقييم الأداء إلى نوعين، سيتم التعرف عليهما في ما يلي:

أ- **أسلوب التحليل المالي للقوائم المالية:** يعتبر التحليل المالي من أهم الطرق المستخدمة في تقييم الأداء سواء لمنشآت الأعمال أو البنوك التجارية. ومن أهم أساليب تحليل القوائم المالية للبنك التجاري نجد التحليل الرأسي و الأفقي[1]:

- **التحليل الرأسي:** و يقوم على أساس دراسة العلاقة بين بنود المالية المختلفة بالقوائم المالية عن فترة زمنية محددة، أو في تاريخ إعداد القائمة بهدف تحديد الوزن النسبي لكل بند من بنود القائمة بالقياس إلى مجموع هذه القائمة، و كذا بالقياس إلى باقي البنود، أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة.
- **التحليل الأفقي:** و يقوم هذا الأسلوب على أساس تحليل القوائم المالية لعدد من الفترات المالية المتعاقبة، مع اختيار واحدة من تلك الفترات لتكون الأساس، و هذا بغرض تحليل الاتجاهات و التطورات المالية المصاحبة لبنود القوائم، و تحديد أوجه القوة و الضعف فيها، و كذا التعرف على أسبابها، و ذلك بهدف وضع الخطط و السياسات و اتخاذ القرارات المالية و الإدارية المناسبة.

[1] - أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، مرجع سابق، ص108- 109.

**ب–الأساليب الحديثة في التقييم المالي:** تقسم الأساليب الحديثة في التحليل المالي إلى قسمين هما[1]:

- **الأساليب الإحصائية:** و التي تعتمد على الأرقام القياسية و السلاسل الزمنية لمجموعة من بيانات و لعدد من السنوات،بهدف توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة و التي يعبر عنها قياسياً لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنية سابقة، و يعرف الرقم القياسي بأنه رقم أو مقياس إحصائي تم تصميمه بقصد إظهار التغيير في متغير معين خلال فترة زمنية معينة. و تحتسب العلاقة بين المؤشرات وفقا لأسلوب الأرقام القياسية بواسطة نسبة قيمة العنصر في السنة المقارنة إلى سنة الأساس مضروباً في مئة.
- **الأساليب الرياضية:** أصبحت الأساليب الكمية للتحليل المالي الطريقة المثلى لحل أعقد المشاكل، و بأسرع وقت و أقل تكلفة. ولا يقصد بالطرق الرياضية الجانب النظري فقط بل يشمل الجانب التطبيقي أيضاً خصوصاً عندما يتم دراسة علاقة ظاهرتين أو أكثر، و بيان مدى قوتها كالعلاقة بين المصروفات و الأرباح و من الطرق الرياضة الأكثر شيوعاً هي:

– **طريقة الارتباط و الانحدار:** إن مهمة استخدام طريقة الارتباط هي إظهار شدة العلاقة بين الظاهرة أو قيمة يرمز لها بـ (y) و ظاهرة أخرى يرمز لها بـ (x) و يعبر عنهما بمعادلة رياضية كالأتي: $y=f(x)$ .

إن دراسة الارتباط بين ظاهرتين تتطلب التأكد من وجود علاقة ترابطية بين الظاهرتين ( المتغيرين)، و إلا فلا داعي لدراسة شدة الارتباط بينهما، و هنا يتطلب تحديد أي من المتغيرين مستقل و أيهما تابع.

– **طريقة البرامج الخطية:** تستخدم هذه الطريقة في حل المشاكل المعقدة خاصة التي لا علاقة لها بالقضايا الإقتصادية ذات الشمول، و إن حل مثل هذه المسائل غالباً ما يتطلب إيجاد القيم المتغيرة لإيجاد الدالة الأسية.

– **طريقة المصفوفات الخطية و الموجهة:** تعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات المعقدة و ذات المجاهيل الكبيرة خاصة في المعامل و المصانع الكبيرة و المؤسسات الإنتاجية.

## المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

هناك الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع تقييم أداء البنوك، و هو ما سيتم تناوله في هذا المبحث:

### المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

تناولت العديد الدراسات العربية هذا الموضوع نذكر منها:

**1– دراسة غانم مروان, تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، 2002.**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية، وقد تم استخدام أدوات التحليل المالي و الإحصائي للوقوف على مشكلة الدراسة، و التي تكمن في تحديد أثر و طبيعة العلاقة بين كل من الإحتياطي الإلزامي، الرفع المالي، و السياسة النقدية و الكفاءة التشغيلية، و المخاطر المصرفية و سعر إعادة الخصم و دخل الفرد و التفرع المصرفي على ربحية المصارف التجارية و مستوى توظيف مواردها.

و قد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك انخفاضا ملحوظاً في أداء المصارف التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة، و أن هناك علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي الإلزامي و أسعار إعادة خصم الكمبيالات و مخاطر الإئتمان و الربحية من جهة أخرى، و أن الرفع المالي ليس له دلالة إحصائية فيما يتعلق بالربحية.

[1] – وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، إثراء للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2009، ص39.

**2- محمد الجموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك خلال فترة 1994. 2000، مقال مقدم لمجلة الباحث العلوم الإنسانية، 2004.**

تناول الباحث عملية تقييم الأداء و نماذج قياس أداء البنوك مثل نظام (CAMELS) لترتيب المصارف من حيث الأداء، و نموذج العائد على حقوق الملكية و مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة، كما قام الباحث بتطبيق نموذج العائد على حقوق الملكية على مجموعة من البنوك الجزائرية، و قام بتوضيح العلاقة المتبادلة بين ربحية البنك و مخاطره، ومن ثم مقارنة أداء البنوك فيما بينها.

**3- دراسة إبراهيم أنور لقياس كفاءة بنوك مجلس التعاون الخليجي، مقال مقدم لمجلة سلسلة الخبراء، الكويت، 2011.**

تناول فيها الأداء المالي للمصارف الخليجية في السنوات 2007، 2008 و 2009، قام الباحث أولا بتحليل طبيعة رساميل البنوك من حيث توزيعها بين القطاع الخاص و القطاع العام و الاستثمارت الأجنبية، ثم التعرف على العلاقة بين أداء الكفاءة للقطاع المصرفي في كل دولة، و أهم النسب المالية التي تعكس الحجم و الربحية و مؤشر المخاطر المالية للبنوك في كل دولة ومن ثم قياس كفاءة البنوك.

**4- دراسة أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، مداخلة بعنوان تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية، شلف، يومي 14و15 ديسمبر2004.**

في هذه الدراسة تناول الباحثان موضوع تقييم أداء البنوك من خلال تقييم أداء بنك القرض الشعبي الجزائري، و ذلك باستخدام مؤشرات العائد و المخاطرة، و قد توصلا بعد القيام بعملية التقييم إلى أن النتائج المتحصل عليها، تدل على تحسن أداء البنك محل الدراسة من سنة إلى أخرى و ذلك بعد مقارنتها بمعدلات القطاع النمطية، و ذكر الباحثان أنه من أجل الحكم الجيد على أداء البنك محل الدراسة، يجب مقارنته بغيره من البنوك المحلية ثم مقارنته بالبنوك الأجنبية و ذلك لملاحظة الفرق في الأداء و محاولة إيجاد أسبابه و بالتالي تحديد نقاط القوة و الضعف من أجل تدعيم نقاط القوة في البنك و تلاشي نقاط الضعف.

**5- دراسة رقية حساني و أمال سكور، طبيعة الملكية و الأداء المالي في البنوك التجارية، إطلالة على القطاع البنكي الجزائري، مقال مقدم لمجلة الاقتصاديات المالية و البنكية و غدارة الأعمال، جامعة بسكرة،2016.**

هدفت هذه الدراسة إلى العلاقة بين طبيعة الملكية ( عمومية- خاصة) و الأداء في البنوك التجارية، و ذلك من حيث دورها في تحسين الأداء المالي أو إضعافه، و بالتالي هدف هذا البحث إلى دراسة الاختلاف بين أداء البنوك العمومية و البنوك الخاصة، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك العمومية تحقق ربحية أحسن من نظيرتها الخاصة باستعمال العائد على حقوق الملكية، غير أن هذا الإرتفاع ناتج عن اعتماد البنوك العمومية على المديونية في تمويل نشاطاتها ( الرافعة المالية)، و ليس نتيجة التحكم الجيد في التكاليف نظرا لانخفاض العائد على المديونية في التمويل و بالتالي فهي تتحمل مخاطر أقل، كما أظهرت النتائج كفاءة أفضل لإدارة البنوك الخاصة في إدارة التكاليف و التسيير الجيد لمخاطر القروض، و قد استخلصت الدراسة أيضاً أن أداء البنوك العمومية أفضل من أداء نظيرتها الخاصة.

**المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.**

باعتبار أن تقييم الأداء يحض بأهمية كبيرة بين المنشأت في جميع أنحاء العالم، فقد تطرقت إليه العديد من الدراسات العلمية الأجنبية نذكر منها:

1- دراسة **Mohi-ud-Din Sangmi, Analyzing Financial Performance of Commercial Banks in India: Application of CAMEL Model,2010**.

تناولت هذه الدراسة تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في الهند، و خصت الدراسة أهم البنوك الرئيسة المتموقعة في شمال البلاد بهدف قياس كفاءة إدارة هاته البنوك و فعالية أداءها، وقد تم هذا التقييم باستخدام نموذج CAMEL، وقد أظهرت نتائج هذا التقييم وجود كفاءة مرضية من خلال القدرة التناسبية لكفاية رأس المال و جودة الأصول و السيولة.

2- دراسة **Subika Farazi et al, Bank ownership and performance in the Middle East and North Africa Region, 2011.**

أجريت هذه الدراسة حول البنوك في شمال إفريقيا و منطقة الشرق الأوسط، حيث أظهرت هذه الدراسة وجود انخفاض في أداء البنوك العمومية حيث سجلت انخفاض في الربحية و ارتفاع في التكاليف و انخفاض جودة الأصول، إضافة إلى تسجيل حالات عجز في السيولة لدى العديد من هذه البنوك التي أجريت عليها الدراسة، كما أظهرت الدراسة أن الأسباب الرئيسية وراء هذا العجز يعود إلى عدم كفاءة الإدراة و كذلك التدخل السياسي في قرارات البنوك، ومن جانب آخر وجدت الدراسة أنه يمكن لهذه البنوك أن تحقق معدلات نمو أعلى لو تم منحها الاستقلالية في الإدارة ورفع كفاءة موظفيها.

**3-** دراسة **Suvitajha & Xiaoleng Hui, A comparison of financial performance of commercial banks: A case study of Nepal, 2012.**

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة الأداء المالي لمختلف المصارف التجارية في نيبال استنادا إلى خصائصها المالية وتحديد نسب الأداء المالية الملائمة لنموذج CAMEL، و قد شملت الدراسة 18 بنكاً تجارياً خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2010، وقد أظهرت النتائج أن البنوك التجارية العمومية أقل كفاءة بكثير من البنوك التجارية الخاصة، وأظهرت النتائج أيضاً أن المصارف الخاصة المحلية تتمتع بنفس القدر من الكفاءة الذي تتمتع به البنوك الخاصة الأجنبية، علاوة على ذلك تظهر نتائج التقديرات أن العائد على الأصول كان كبيرا متأثراً بنسبة كفاية رأس المال، ومصاريف الفوائد إلى إجمالي القروض وصافي هامش الفائدة، في حين كان لنسبة كفاية رأس المال تأثير كبير على العائد على حقوق الملكية.

**4-** دراسة **Siraj & Sudarsanan Pillai, Comparative Study on Performance of Islamic Banks and Conventional Banks in GCC region, 2012.**

استعرضت الدراسة مقارنة لأداء البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية العاملة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الممتدة من 2005-2010، اختارت الدراسة ستة بنوك إسلامية وستة بنوك تقليدية، وقد تم إجراء دراسة مقارنة على أساس مؤشرات الأداء مثل ROA، ROE، EOA نفقات التشغيل، الربح، الأصول، إيرادات التشغيل، الودائع و إجمالي حقوق الملكية، و كشفت الاستنتاجات المستندة إلى التحليل المؤشرات عن أداء أفضل للبنوك الإسلامية خلال فترة الدراسة مقارنةً مع البنوك التقليدية العاملة في المنطقة.

**5-** دراسة **Akram Alkhatib & Murad Harsheh, Financial Performanc of Palestinian Commercial Banks,2012.**

تناولت الدراسة الأداء المالي لخمسة بنوك تجارية فلسطينية مدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، في هذا البحث تم قياس الأداء المالي باستخدام ثلاثة مؤشرات، الأداء الداخلي القائم على أساس العائد على الأصول، والأداء القائم على السوق يقاس

بنموذج Q توبين (السعر / القيمة الدفترية لحقوق الملكية) والأداء الاقتصادي القائم على القيمة الاقتصادية المضافة، واستخدمت الدراسة تحليل الارتباط والانحدار المتعدد لبيانات السلاسل الزمنية السنوية للفترة 2005-2010، و من النتائج المستخلصة من الدراسة، رفض الباحثان الفرضية التي تقول إن "هناك أثرا إحصائيا غير هام لحجم البنك، ومخاطر الائتمان، والكفاءة التشغيلية وإدارة الأصول على الأداء المالي للبنوك التجارية الفلسطينية.

**6-** دراسة **Nacer J. Najjar, can financial Ritios Relaibly Measure the Preformance Banks in Bahrain, 2013.**

تناولت هذه الورقة البحثية تحليل الأداء المالي للبنوك الكبرى في البحرين، عن طريق حساب مجموعة من النسب المالية وكذلك مقارنة أدائها في سياق الأزمة المالية العالمية، وقد قام الباحث أيضاً بمقارنة نسب البنوك التقليدية مع نسب البنوك الإسلامية في البحرين، و ركزت الدراسة على جانب الربحية و إدارة السيولة و مخاطر الفائدة والأداء المالي وحجم ونوع البنوك.

وقد أظهرت نتائج تحليل نسب قياس الأداء المالي في هذه الدراسة أن هناك تفوقاً للبنوك التقليدية في إدارة الأصول و حقوق الملكية، كما أكد الباحث على وجود إمكانية استخدام التحليل المالي كأساس للإجراءات الوقائية من مخاطر الإفلاس و السوق، مع مراعاة الاختلاف في مكونات القوائم المالية للبنوك الإسلامية عن نظيرتها التقليدية.

**المطلب الثالث: علاقة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية**

بعد الإطلاع على الدراسات السابقة، اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في:

- جميع الدراسات السابقة تتفق مع الدراسة الحالية في أنها جميعا تنصب في إطار تقييم الأداء البنكي.
- اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في المناهج المستخدمة، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي من خلال وصف عملية تقييم الأداء و كذا وصف العينة محل الدارسة، و المنهج التحليلي من خلال تحليل القوائم المالية و نتائج المؤشرات، و الأسلوب المقارن من خلال المقارنة بين مجموعة من البنوك.
- أغلب الدراسات اعتمدت في دراستها التطبيقية على مؤشرات التحليل المالي خاصة مؤشرات العائد و المخاطرة.

و تختلف الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في:

- بعض الدراسات المذكورة استخدمت في قياسها للأداء نموذج CAMEL، و أخرى بالإضافة على اعتمادها على مؤشرات العائد و المخاطرة استعملت أيضاً أسلوب التعدد الخطي، في حين أن الدراسة الحالية اعتمدت فقط على مؤشرات العائد و المخاطرة .

أغلب الدراسات كان حجم العينة المدروسة فيها كبيرة مقارنة مع الدراسة الحالية التي انحصرت في المقارنة بين بنكين فقط.

**خلاصة الفصل:**

تعتبر عملية تقييم الأداء من أهم عمليات الادراة البنكية، ذلك كونها تعكس النجاح أو الفشل في السياسة المتبعة في البنك، ومن خلال هذا الفصل تم التطرق في المبحث الأول إلى الإطار النظري حيث تم التعرف غلى أهم المفاهيم التي تدور حول البنوك التجارية من حيث النشأة، المفهوم، الخصائص و الوظائف. و كذلك التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بعملية تقييم الأداء حيث تم التعرف على أبعض المؤشرات و الأساليب المستخدمة في قياس الأداء.

أما في المبحث الثاني، تم تسليط الضوء على مجموعة من الدراسات العلمية السابقة باللغة العربية و الأجنبية المنصبة في موضع البحث، و مقارنتها مع الدراسة الحالية.

ومن خلال الفصل الموالي سنتطرق إلى الشق التطبيقي من الموضوع.

# الفصل الثاني:

## دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA و بنك الخليج الجزائري AGB

## خلال الفترة 2012-2015

## تمهيد:

بعد أن تم التطرق في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية و التطبيقية لتقييم أداء البنوك التجارية، سيتم في هذا الفصل التطبيقي الإشارة إلى الطريقة و الأدوات المستخدمة التي بنيت عليها الدراسة التطبيقية، كما سيتم تقييم الأداء البنكي للبنك الوطني الجزائري BNA و بنك الخليج الجزائر AGB في دراسة مقارنة بين البنكين، حيث سيتم عرض أبرز النتائج المتحصل عليها بعد حساب مؤشرات العائد و المخاطرة في كلا البنكين، وقد قسم الفصل إلى مايلي:

- المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة، و التي سيتم التعرف فيه على مجتمع الدراسة و الممثلة في بنك الخليج الجزائر و البنك الوطني الجزائري، و الطرق المستخدمة في جمع المعلومات، كما سيتم التعرف على الأدوات المستخدمة في الدراسة التطبيقية.
- المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات.

## المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة

سيتم في هذا الفصل إعطاء لمحة حول العينة محل الدراسة ( تقديم البنكين)، كما سيتم محاولة تسليط الضوء على الأدوات و الطرق التي تم إستخدامها لتقييم أداء البنكين و المقارنة بينهما.

### المطلب الأول: مجتمع الدراسة

#### الفرع الأول: لمحة موجزة حول مجتمع الدراسة

بغية المقارنة بين أداء البنوك العمومية الجزائرية و البنوك الخاصة الأجنبية، تم اختيار البنك الوطني الجزائري BNA باعتباره بنكاً عموميا، و بنك الخليج الجزائر AGB كبنك أجنبي خاص، حيث سيتم تقييم أداء كلا البنكين خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2015.

أ- **البنك الوطني الجزائري Banque Nationale d'Algérie**: أول بنك تجاري وطني، أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي، و على غرار البنوك الأخرى يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة إعتيادية كافة العمليات المتعلقة بالإيداع، عمليات القروض و أيضا وضع وسائل الدفع و تسييرها تحت تصرف الزبائن[1].

ب- **بنك الخليج الجزائري Algeria Gulf Bank**: منح الاعتماد لبنك الخليج الجزائر في 15 ديسمبر 2003، كشركة ذات أسهم، ذات صفة البنك، و بدأ عمله رسمياً سنة 2004 برأسمال قدره عشرة مليار دينار جزائري 10.000.000.00 دج[2].

#### الفرع الثاني: الطرق المستخدمة في جمع المعلومات

تم الإعتماد خلال جمع المعلومات على:

- **المصادر الثانوية**: حيث تم معالجة الجزء النظري في هذه الدراسة عن طريق الكتب و المقالات و الأبحاث العلمية و الدراسات السابقة باللغتين العربية و الأجنبية المشابهة لموضوع الدراسة.
- **المصادر الأولية**: أما في الجانب التطبيقي للدراسة، تم الإعتماد على القوائم المالية للبنكين و المتمثلة في جدول حسابات النتائج و الميزانيات السنوية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2015.

### المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة التطبيقية

بغية التحقق من فرضيات الدراسة و الوصول للأهداف المرجوة، سيتم قياس أداء البنكين عن طريق استخدام أسلوب التحليل المالي و المتمثل في مؤشرات العائد و المخاطرة .

[1] www.bna.dz., 19/04/2017, 18:20.

[2] www.agb.dz , 19/04/2017, 20:06.

أ- مؤشرات العائد:

الجدول 2-1: يوضح طريقة حساب مؤشرات العائد المستخدمة في الدراسة.

| المؤشر | طريقة الحساب |
|---|---|
| ROE | صافي الدخل / الأموال الخاصة |
| ROA | صافي الدخل / إجمالي الأصول |
| EM | إجمالي الأصول / حقوق الملكية |
| PM | صافي الدخل / إجمالي الإيرادات |
| AU | إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول |

المصدر:من إعداد الطالبة بناءاً دراسة أحلام بوعبدلي، مرجع سابق107.

ب- مؤشرات المخاطرة:

الجدول 2-2: يوضح طريقة حساب مؤشرات المخاطرة المستخدمة في الدراسة.

| المؤشر | طريقة الحساب |
|---|---|
| مخاطر الائتمان | مخصصات خسائر القروض/ إجمالي القروض |
| مخاطر السيولة | الودائع الأساسية / إجمالي الأصول |
| مخاطر رأس المال | حقوق الملكية / الأصول الخطرة<br>إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول |

المصدر: محمد الجموعي قريشي, تقييم أداء المؤسسات المصرفية, مرجع سابق, ص 92.

## المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات

### المطلب الأول: حساب مؤشرات العائد و المخاطرة لبنك الخليج الجزائر و البنك الوطني الجزائري

أ- مؤشرات العائد:

1. العائد على حقوق الملكية ROE :

الجدول رقم 2-3: معدل العائد على حقوق الملكية للبنكين BNA و AGB خلال الفترة 2012-2015.

| البنك | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| AGB | 38,46% | 47,51% | 36,96% | 32,99% |
| BNA | 21,17% | 30,56% | 20,15% | 22,54% |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنكين و برنامج Excel.

تظهر نتائج معدل العائد في الجدول رقم ( 3-2)، أن بنك الخليج الجزائر AGB حقق عوائد مرتفعة مقارنة مع البنك الوطني الجزائري BNA خلال سنوات الدراسة، حيث حقق أعلى عائد له سنة 2013 قدر بـ 47.51% ثم تراجع ليحقق أدنى قيمة له سنة 2015 بمعدل يقدر بـ 32.99% إلا أنه بالرغم من تراجع هذه النسب إلا أنها تبقى أفضل من النسب المحققة في البنك الوطني الجزائري BNA، حيث بلغ أعلى معدل له سنة 2013 بنسبة قدرها 30.56%.

**2. العائد الأصول ROA :**

**الجدول رقم 2-4: معدل العائد على الأصول للبنكين BNA و AGB خلال الفترة 2012-2015.**

| البنك | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| AGB | 3,80% | 3,62% | 2,27% | 2,05% |
| BNA | 1,32% | 1,38% | 1,14% | 1,09% |

**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنكين و برنامج Excel.**

يتضح من خلال الجدول رقم (4-2)، أن كلا البنكين حققا معدلات عائد تفوق 1% في جميع سنوات الدراسة، و بلغ أعلى معدل لبنك الخليج الجزائر AGB 3.80% سنة 2012، أما بالنسبة للبنك الوطني الجزائري كانت أعلى نسبة له سنة 2013 بمعدل عائد قدره 1.38%، أي أن بنك الخليج الجزائر يبقى أفضل من البنك الوطني الجزائري خلال سنوات الدراسة.

**3. معامل الرفع المالي EM:**

**الجدول رقم 2-5: معامل الرفع المالي للبنكين BNA و AGB خلال الفترة 2012-2015. الوحدة: مرة**

| البنك | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| AGB | 10,12 | 13,11 | 16,29 | 16,12 |
| BNA | 16,04 | 22,07 | 17,72 | 20,74 |

**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنكين و برنامج Excel.**

يظهر الجدول رقم (6-2)، إرتفاع معامل الرفع المالي بالنسبة للبنك الوطني الجزائري BNA خلال جميع سنوات الدراسة، حيث بلغت أعلى نسبة له سنة 2013 بحوالي 22.07 مرة، في حين بلغت أعلى قيمة لبنك الخليج الجزائر AGB حوالي 16.29 مرة سنة 2015.

**4. هامش الربح PM :**

**الجدول رقم 2-6: مؤشر هامش الربح للبنكين BNA و AGB خلال الفترة 2012-2015.**

| البنك | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| AGB | 41,82% | 47,86% | 37,91% | 33,29% |
| BNA | 42,37% | 38,55% | 33,43% | 25,32% |

**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنكين و برنامج Excel.**

أشارت النتائج المتحصل الموضحة في الجدول رقم (6-2)، تراجع هذه النسبة لكلا البنكين في السنتين الأخيرتين محل الدراسة (2015-2014) مقارنة بما كان عليه في السنوات الأولى (2013-2012).

رغم التراجع المسجل في البنكين إلا أن بنك الخليج الجزائر AGB يبقى متفوقاً على نظيره البنك الوطني الجزائري BNA خلال سنوات الدراسة، حيث بلغت أعلى نسبة لدى بنك الخليج الجزائر AGB 47.86% سنة 2013 و تراجعت النسبة في السنوات الموالية لتبلغ أدنى قيمة لها سنة 2015 بنسبة قدرها 33.29%، أما فيما يخص البنك الوطني الجزائري BNA حقق أعلى قيمة له سنة 2012 بنسبة تقدر بـ 42.37% و أدنى نسبة قدرت بـ 25.32% سنة 2015.

### 5. منفعة الأصول UA:

**الجدول رقم 2-7: مؤشر منفعة الأصول للبنكين BNA و AGB خلال الفترة 2012-2015.**

| البنك | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| AGB | 9,09% | 7,57% | 5,98% | 6,14% |
| BNA | 3,11% | 3,59 | 3,40% | 4,29% |

**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنكين**

يظهر من نتائج النسبة الموضحة في الجدول رقم (2-7)، أن بنك الخليج الجزائر AGB حقق نسب أعلى مقارنة بالنسب المحققة من طرف البنك الوطني الجزائري BNA خلال سنوات الدراسة، و بلغت أعلى نسبة له 9.09% سنة 2012 و أدنى قيمة له كانت في 2014 بنسبة 5.98%.

في حين بلغت أعلى نسبة للبنك الوطني الجزائري BNA 4.29% سنة 2015 وقدرت أدنى نسبة له بـ 3.11% سنة 2012.

## ب-مؤشرات المخاطرة:

### 1. مؤشر مخاطر الائتمان:

**الجدول رقم 2-8: مؤشر مخاطر الائتمان للبنكين BNA و AGB خلال الفترة 2012-2015.**

| البنك | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| AGB | 3,43% | 0,84% | 0,17% | 0,19% |
| BNA | 0,61% | 1,01% | 1,46% | 0,25% |

**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنكين و برنامج Excel.**

تُظهر نتائج الجدول رقم (2-8) أن نسب مخاطر الائتمان لبنك الخليج الجزائر AGB قدرت بـ 0.84% ، 0.17% و 0.19% خلال سنوات 2013، 2014 و 2015 على التوالي في حين بلغت النسب لدى البنك الوطني الجزائري 1.01%، 1.46% و 0.25% خلال السنوات 2013، 2014 و 2015 و هي نسب تعتبر نوعاً ما أعلى من النسب المحققة في بنك الخليج الجزائر AGB، ماعدا سنة 2012 حيث بلغت النسبة 3.43% أعلى من تلك المتحصل عليها من البنك الوطني الجزائري خلال نفس السنة و التي قدرت بـ 0.61%.

**2. مخاطر السيولة:**

**الجدول رقم 2-9: مؤشر مخاطر السيولة للبنكين BNA و AGB خلال الفترة 2012-2015.**

| البنك | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| AGB | 93,57% | 80,86% | 65,76% | 67,82% |
| BNA | 6,88% | 85,96% | 72,97% | 72,61% |

**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنكين و برنامج Excel.**

من خلال الجدول رقم (9-2)، بلغت نسبة مخاطر السيولة في بنك الخليج الجزائر AGB سنة 2012 أعلى نسبة لها و التي قدرت بـ 93.57%، ثم بدأت في التراجع لتبلغ سنة 2014 نسبة 65.76% ثم عادت للارتفاع سنة 2015 إلى 67.82%، أما بالنسبة للبنك الوطني الجزائري BNA شهد تراجعاً هو الأخر بعد سنة 2013 أين كانت تقدر مخاطر السيولة بـ 85.96% و هي أعلى نسبة للبنك خلال سنوات الدراسة، لتتراجع تدريجياً خلال السنوات الموالية لتبلغ 72.61% سنة 2015.

تجدر الإشارة إلى أن بنك الخليج الجزائر AGB حقق نسبة أعلى من البنك الوطني الجزائري سنة 2012، أما في السنوات الأخرى ( 2013, 2014 و 2015) كانت النسب المحققة من البنك الوطني الجزائري أعلى.

**3. مخاطر رأس المال:**

**الجدول رقم 2-10: مؤشر مخاطر رأس المال للبنكين BNA و AGB خلال الفترة 2012-2015.**

| البنك | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| AGB | 9,88% | 7,63% | 6,14% | 6,20% |
| BNA | 6,23% | 4,53% | 5,64% | 4,82% |

**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنكين و برنامج Excel.**

توضح نتائج الجدول رقم (10-2)، إرتفاع النسب لدى بنك الخليج الجزائر AGB مقارنة مع النسب المتحصل عليها في البنك الوطني الجزائري BNA خلال سنوات الدراسة، حيث بلغت أعلى نسبة لبنك الخليج الجزائر 9.88% سنة 2013 و أدنى قيمة سنة 2014 و التي قدرت بـ 6.14%، أما فيما يتعلق بالبنك الوطني الجزائري BNA فقد بلغت أعلى نسبة له سنة 2012 و التي بلغت 6.23%، و أدنى نسبة لديه قدرت بـ 4.53%.

**المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة**

**أ- جانب الربحية:**

يعتبر بنك الخليج الجزائر AGB أكثر ربحية من البنك الوطني الجزائري، و هذا ما بينته نتائج مؤشرات الربحية الثلاث ROE, ROA, PM عبر سنوات الدراسة ( 2012- 2015 )، كما بينت مؤشرات أن بنك الخليج الجزائر AGB يعتبر الأكثر مردودية و ربحية من البنك الوطني الجزائري BNA، و هذا يدل على تمكن بنك الخليج الجزائر AGB من اتباع سياسات و تبني استراتيجيات ناجحة في توظيف الأموال في الموجودات المربحة.

**ب–جانب الكفاءة:**

أظهر مؤشر الكفاءة في إدارة و مراقبة التكاليف PM أن بنك الخليج الجزائر أكثر تحكما و مراقبة و تدنية لتكاليف نشاطه مقارنة بالبنك الوطني الجزائري، و يعود ذلك لقلة فروعه و وكالاته مقارنة مع البنك الوطني الجزائري، أي نقص و قلة حجم النشاط و بالتالي انخفاض في مستوى التكاليف الثابتة.

**ت–جانب الإنتاجية:**

أظهرت نتائج مؤشر منفعة الأصول UA متقاربة بين البنكين طيلة فترة الدراسة، و يدل هذا على عدم تنوع المحفظة البنكية و غياب سوق مالي حقيقي تتنافس فيه البنوك.

**ث–جانب الرافعة المالية:**

يظهر مؤشر الرافعة المالية EM مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، و بالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراته و تبين الدراسة أن بنك الخليج الجزائر AGB أقل مخاطرة من البنك الوطني الجزائري، و هذا يفسر أن سياسة بنك الخليج الجزائر AGB في ملائمة رأس المال أفضل مما هو عليه في البنك الوطني الجزائري.

**ج– مخاطر السيولة:**

يظهر مؤشر مخاطر السيولة أن بنك الخليج الجزائر AGB أفضل مما هو عليه في البنك الوطني الجزائر BNA خلال السنوات 2013, 2014 و 2015،مما يؤكد نجاح استراتيجيات و سياسات بنك الخليج الجزائر AGB في المحافظة على سيولة كافية لتلبية احتياجاته لطلب على النقد و عدم التعرض إلى مشاكل النقص في السيولة.

**ح– مخاطر رأس المال:**

يظهر مؤشر مخاطر رأس المال أن البنك الوطني الجزائر قادر على الوفاء بالتزاماته، و هذا يدل على أن القيمة السوقية لأصول البنك أعلى من القيمة السوقية لالتزامات البنك (معدل كفاية رأس المال)، أما في بنك الخليج الجزائر AGB فإن مخاطر رأس المال مرتفعة مقارنة بنظيره مما يتطلب زيادة في مقدار رأس المال لديه.

أما بالنسبة للتقييم النهائي للبنكين خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2015 والمقارنة بينهما من خلال مؤشرات العائد و المخاطرة المطبقة على البنكين يتضح أن بنك الخليج الجزائر AGB أفضل أداءاً من البنك الوطني الجزائري BNA، حيث أن بنك الخليج الجزائر AGB كان أفضل أداءاً في أغلب المؤشرات المدروسة، و هذا يعكس نجاح و دقة الإستراتيجيات و السياسات التي تتبعها إدارة البنك في التخطيط لتحقيق الأهداف الإستراتيجية أو تعزيز الموقف التنافسي بين البنوك. أما في البنك الوطني الجزائري BNA يظهر من خلال المؤشرات وجود بعض السلبيات و الثغرات في السياسات التي تتخذها إدراة البنك، مما ينبغي عليها مضاعفة الجهود لتحديد أسباب هذا الضعف و وضع الخطط و الإجراءات لمعالجته، من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية في السوق.

## خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم إسقاط الجزء النظري على الدراسة الميدانية للبنوك، حيث تم التعريف بالبنكين محل الدراسة، ثم احتساب كل من مؤشرات العائد و مؤشرات المخاطرة لكلا البنكين ثم عرض النتائج المتحصل عليها و تحليلها، و في الأخير تقييم أداء البنكين و إجراء مقارنة بينهما و تحديد البنك الأفضل استناداً على نتائج حساب مؤشرات العائد و المخاطرة.

بعد الدراسة التطبيقية أظهرت النتائج تفوق البنك الخاص الأجنبي أي بنك الخليج الجزائر على نظيره البنك العمومي و المتمثل في البنك الوطني الجزائري.

# الخاتمة

في ظل الظروف السائدة التي تشهدها الأنظمة المصرفية في مختلف اقتصاديات العالم، و المتمثلة في المنافسة و عدم الاستقرار و التقلبات و الازمات المالية التي أدت إلى إفلاس العديد من البنوك حول العالم، الأمر الذي فرض على البنوك التجارية تبني سياسات و أساليب وقائية من أجل تجنب مختلف المخاطر التي قد تسبب للبنك خطر الوقوع في الإفلاس، وكذلك التأكد من صحة و سلامة الأداء البنكي من أجل ضمان السير الحسن للخطط و الأهداف الإستراتيجية المسطرة من طرف الإدارة البنكية، لذلك تعتبر عملية تقييم الأداء من بين الوظائف الأساسية للبنوك التجارية.

حيث تستند عملية تقييم الأداء في البنوك على مجموعة من الأساليب و الأدوات التي من شأنها أن تعكس الأداء الفعلي للأنشطة التي تقوم بها، و لعل من بين أشهر الأدوات المستخدمة في عملية التقييم هي مؤشرات العائد و المخاطرة، حيث تعكس هذه المؤشرات كفاءة الإدارة البنكية في تسيير مواردها و الاستغلال الأمثل لها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

وقد تناول هذا البحث موضوع تقييم أداء البنوك التجارية العاملة في الجزائر و الممثلة البنك الوطني الجزائري BNA و بنك الخليج الجزائر AGB للفترة الممتدة من سنة 2012 إلى 2015، بغية إجراء مقارنة بين أداء البنوك الجزائرية العمومية و التي مثلت بـ BNA و البنوك الأجنبية الخاصة الممثلة في AGB، و ذلك من خلال فصلين حيث تناول الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقة للموضوع محل الدراسة، أما الفصل الثاني فقد تم التطرق فيه إلى الدراسة التطبيقية للبنكين و إجراء مقارنة بينهما من حيث الأداء، في محاولة لمعالجة الإشكالية الرئيسية و المتمثلة في كيف تتم عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية؟، و التي أفرز عنها مجموعة من النقاط أهمها:

**نتائج الدراسة واختبار الفرضيات**

1- الاعتماد على مؤشرات العائد و المخاطرة في عملية تقييم الأداء من قبل الإدارة، يتيح لها إمكانية تحديد الانحرافات و تحديد أسبابها و كيفية معالجتها و رسم السياسات المناسبة لرفع و تحسين مستوى الأداء.

2- يظهر من خلال الدراسة أن تقييم الأداء هو عملية منظمة و مستمرة لقياس و إصدار الأحكام على النتائج المحققة مقارنة مع ما تم تحقيقه في الماضي وما هو مطلوب تحقيقه في المستقبل و لهذا تم قبول الفرضية الأولى للدراسة .

3- من خلال نتائج الدراسة تبين لنا بأن أداء بنك الخليج الجزائر أفضل من أداء البنك الوطني الجزائري ، حيث أظهرت النتائج تفوق هذا الأخير في أغلب مؤشرات العائد و المخاطرة التي تم استخدامها في الدراسة وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الثانية و نقبل الفرضية الثالثة للدراسة .

4- أظهرت النتائج ضعف الأداء في القطاع البنكي بالملكية العمومية، رغم تواضع حجم أصول البنوك الخاصة.

5- بعد حساب مؤشرات العائد و المخاطرة في البنكين تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تحسن أداء بنك الخليج الجزائر AGB عبر سنوات الدراسة مقارنة بأداء البنك الوطني الجزائري BNA.
- كفاءة أفضل بالنسبة لإدارة التكاليف في بنك الخليج الجزائر AGB و التسيير الجيد للمخاطر مقارنة بالبنك الوطني الجزائري BNA.

**التوصيات:**

انطلاقا مما سبق يمكن تقديم مجموعة من التوصيات كالتالي:

- ضرورة اعتماد مؤشرات تقييم الأداء المختلفة و المناسبة لطبيعة المنشأة، بصورة دورية ومستمرة من قبل البنوك من أجل تجنب المخاطر و التأكد من السير الحسن لأنشطتها.
- العمل على تقوية المركز التنافسي للبنك من خلال معالجة نقاط القوة و الضعف.
- الانفتاح على الأنظمة المصرفية الرائدة من أجل مواكبة النشاطات الحديثة في العمل المصرفي.
- التأكيد على إجراء الدراسات و البحوث من قبل وحدة أو قسم متخصص بهذا الشأن في البنوك لتنسيق و تحديد الفرص و استغلالها باستخدام القدرات و التقنيات الحديثة في هذا المجال.
- ضرورة قيام بنك الخليج الجزائر لما تميز به من أداء أفضل بتوسيع فروعه لتشمل مناطق جغرافية أكبر في الجزائر.
- يجب على البنوك الجزائرية القيام بدراسة تتسم بالجدية في تسيير أنشطتها.
- ضرورة تبني قواعد الإفصاح و الشفافية من طرف البنوك الجزائرية من أجل تسهيل عمل الباحثين.

# المراجع

**أولاً– مراجع اللغة الوطنية:**

أ. **الكتب:**

1- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر، دار اليازورب العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

2- حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود و المصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2011.

3- زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل، عمان، 2006.

4- سلمان أبو دياب، اقتصاديات النقود و البنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر و التوزيع، بيروت، 1996.

5- فلاح حسن عداي و الدوري، مؤيد الراذرة، البنوك مدخل كي إستراتيجي معاصر، عمان، 2000 .

6- وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2009.

ب. **الرسائل و الأطروحات الجامعية:**

1. شعبان أحمد صادق جعفر، المحددات الإستراتيجية و أثرها في التقويم المالي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة و الإقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 1994.

2. عمر تيمجغدين، دور إستراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية – دراسة حالة كوندور (برج بوعريريج)- ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، 2013.

3. مروان غانم، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية، عمان الاردن، 2002.

4. وليد حميد رشيد الأميري، تقييم و تطوير نظام تقويم أداء العاملين، مذكرة نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، مجلس الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، بغداد، 2009.

5. وليد مرتضى نوه، نحو تفعيل دور نظام المعلومات في البنوك للرفع من مستوى أدائها- دراسة حالة لعينة من البنوك العمومية الجزائرية وكالات الوادي-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2014.

ت. **المقالات و المدخلات:**

1- إبراهيم أنور، مقالة بعنوان قياس كفاءة بنوك دول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة الخبراء، العدد41، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2011.

2- أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، مداخلة بعنوان تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد و المخاطرة- دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (2000/1997)، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية- واقع و تحديات-، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية، شلف، يومي 14 و15 ديسمبر 2004.

3- رقية حساني و أمال سكور، طبيعة الملكية و الأداء المالي في البنوك التجارية – إطلالة على القطاع البنكي الجزائري-، مجلة الاقتصاديات المالية و البنكية و إدارة الأعمال، العدد 01، جامعة بسكرة، 2016.

4- السعيد بريش، نعيمة يحياوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات و زيادة فعاليتها، مداخلة تقدم بها للملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، الطبعة الثانية نمو المؤسسات الإقتصادية بين تخفيف الأداء

المالي و تحديات الأداء البيني، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، يومي 22-23 نوفمبر 2011.

5- محمد الجموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك خلال فترة 1994.2000، مقال مقدم لمجلة الباحث العلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد3، 2004.

6- مهدي عطية موحي الجبوري، مؤشرات الأداء المالي الإستراتيجي-دراسة تطبيقية بين مصرفي الرافدين و المصرف التجاري، جامعة كركوك، العراق، 2002.

**ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية:**

**أ. الكتب:**

1- Frediric S. Mishkin, The Economics of Money, Banking, and Financial Markets, Addison-Wesley, Boston, 2001.

**ب. المقالات و المداخلات:**

7- Akram Alkhatib & Murad Harsheh, Financial Performanc of Palestinian Commercial Banks,International Journal of Business and Socail Science,VoL 3, No.3; February 2012.

8- Eccle, Robert G, Performance Measurement Manifesto , Hurra business revview,vol.69, No 1, 1991.

9- Miller Kent D, and Bromiley Philip, strateic Risk and Preformance and Analysis of Alternative Risk Measures, Academy Management journal, vol.33, No 4,1990.

1- Mohi-ud-Din Sangmi, Analyzing Financial Performance of Commercial Banks in India: Application of CAMEL Model, Pak J. Commer.Soc. Sci, Vol.4, No 1, 2010.

1- Nacer J. Najjar, can financial Ritios Relaibly Measure the Preformance Banks in Bahrain, International Journal of Economics and Finance; Vol. 5, No. 3; 2013.

10- Siraj & Sudarsanan Pillai, Comparative Study on Performance of Islamic Banks and Conventional Banks in GCC region, Journal of Applied Finance & Banking, Vol.2, no.3, 2012.

11- Subika Farazi et al, Bank ownership and performance in the Middle East and North Africa Region, International Research Journal of Finance and Economics, Vol.4,No.3, 2011.

**12-** Suvitajha & Xiaoleng Hui, A comparison of financial performance of commercial banks: A case study of Nepal, African Journal of Business Management Vol. 6(25, 27 June, 2012.

**ت. المواقع الإلكترونية:**

1- www.bna.dz, 19/04/2017, 18:20 .

2- www.agb.dz, 19/04/2017, 20:06 .

# الملاحق

## الملحق رقم 1

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

**Etats financiers 2013**

**ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2013**

**Milliers de DA**

| | ACTIF | 31/12/2013 | 31/12/2012 |
|---|---|---|---|
| 1 | Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public | 46 775 312 | 31 721 782 |
| 2 | Actifs financiers détenus à des fins de transaction | | |
| 3 | Actifs financiers détenus disponibles à la vente | | |
| 4 | Prêts et créances sur les institutions financières | 24 376 | 18 351 |
| 5 | Prêts et créances sur la clientèle | 81 240 932 | 64 949 392 |
| 6 | Actif détenue jusqu'à l'échéance | | |
| 7 | Impôt courant actif | 1 407 058 | 882 001 |
| 8 | Impôt différe actif | 89 485 | 48 593 |
| 9 | Autres actifs | 124 306 | 133 628 |
| 10 | Comptes de régularisation | 2 228 363 | 3 166 571 |
| 11 | Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées | 15 675 | 15 675 |
| 12 | Immeubles de placement | | |
| 13 | Immobilisations corporelles | 6 915 727 | 4 205 129 |
| 14 | Immobilisations incorporelles | 141 300 | 98 143 |
| 15 | Ecart d'aquisition | | |
| | **TOTAL ACTIF** | **138 962 534** | **105 239 265** |

## الملحق رقم 2

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

**Etats financiers 2013**

**ANNEXE N° 1 du BILAN au 31/12/2013**

**Milliers de DA**

| | PASSIF | 31/12/2013 | 31/12/2012 |
|---|---|---|---|
| 1 | Banque centrale, CCP | | |
| 2 | Dettes envers les institutions financières | 32 024 | 135 816 |
| 3 | Dettes envers la clientèle | 91 645 524 | 65 459 325 |
| 4 | Dettes représentées par un titre | 12 793 331 | 10 304 827 |
| 5 | Impôts courants Passif | 1 873 911 | 1 796 690 |
| 6 | Impôts Différés Passif | | |
| 7 | Autres Passifs | 7 450 637 | 5 766 180 |
| 8 | Comptes de régularisation | 4 754 711 | 4 365 969 |
| 9 | Provisions pour risques et charges | 272 340 | 279 725 |
| 10 | Subventions d'équipement autres subventions d'investissements | | |
| 11 | Fonds pour Risques Bancaires Généraux | 1 199 395 | 1 435 535 |
| 12 | Capital | 10 000 000 | 10 000 000 |
| 13 | Primes liées au Capital | | |
| 14 | Réserves | 597 867 | 397 913 |
| 15 | Ecart d'évaluation | | |
| 16 | Ecart de réevaluation | | |
| 17 | Report à nouveau | 3 307 722 | 1 298 205 |
| 18 | Résultat de l'exercice | 5 035 072 | 3 999 080 |
| | **TOTAL PASSIF** | **138 962 534** | **105 239 265** |

**الملحق رقم 3**

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

**Etats financiers 2015**

**ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2015**

**Milliers de DA**

| | ACTIF | Note | 31/12/2015 | 31/12/2014 |
|---|---|---|---|---|
| 1 | Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public | 2.A.1 | 49 344 833 | 60 230 137 |
| 2 | Actifs financiers détenus à des fins de transaction | | | |
| 3 | Actifs financiers détenus disponibles à la vente | | | |
| 4 | Prêts et créances sur les institutions financières | 2.A.2 | 9 141 893 | 83 740 |
| 5 | Prêts et créances sur la clientèle | 2.A.3 | 104 883 046 | 101 162 236 |
| 6 | Actif détenue jusqu'à l'échéance | | | |
| 7 | Impôt courant actif | 2.A.4 | 1 273 345 | 1 577 683 |
| 8 | Impôt différe actif | 2.A.5 | 147 638 | 100 359 |
| 9 | Autres actifs | 2.A.6 | 36 144 | 152 829 |
| 10 | Comptes de régularisation | 2.A.7 | 650 500 | 3 524 031 |
| 11 | Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées | 2.A.8 | 15 675 | 15 675 |
| 12 | Immeubles de placement | | | |
| 13 | Immobilisations corporelles | 2.A.9 | 11 698 836 | 9 820 065 |
| 14 | Immobilisations incorporelles | 2.A.10 | 185 601 | 152 695 |
| 15 | Ecart d'aquisition | | | |
| | **TOTAL ACTIF** | | **177 377 511** | **176 819 451** |

## الملحق رقم 4

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

**Etats financiers 2015**

**ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2015**

**Milliers de DA**

| | PASSIF | Note | 31/12/2015 | 31/12/2014 |
|---|---|---|---|---|
| 1 | Banque centrale, CCP | | | |
| 2 | Dettes envers les institutions financières | 2.P.1 | - | 2 170 |
| 3 | Dettes envers la clientèle | 2.P.2 | 125 339 056 | 122 863 971 |
| 4 | Dettes représentées par un titre | 2.P.2 | 11 947 410 | 12 955 879 |
| 5 | Impôts courants Passif | 2.P.3 | 1 707 388 | 1 686 029 |
| 6 | Impôts Différés Passif | | | |
| 7 | Autres Passifs | 2.P.4 | 8 486 515 | 9 529 897 |
| 8 | Comptes de régularisation | 2.A.5 | 5 207 981 | 7 634 497 |
| 9 | Provisions pour risques et charges | 2.A.6 | 340 929 | 368 307 |
| 10 | Subventions d'équipement autres subventions d'investissements | | | |
| 11 | Fonds pour Risques Bancaires Généraux | 2.A.7 | 1 395 460 | 1 402 123 |
| 12 | Dettes subodonnées | | | |
| 13 | Capital | 2.A.8 | 10 000 000 | 10 000 000 |
| 14 | Primes liées au Capital | | | |
| 15 | Réserves | 2.A.9 | 849 620 | 849 620 |
| 16 | Ecart d'évaluation | | | |
| 17 | Ecart de réevaluation | | | |
| 18 | Report à nouveau | 2.A.10 | 8 324 337 | 5 516 534 |
| 19 | Résultat de l'exercice | | 3 628 435 | 4 010 423 |
| | **TOTAL PASSIF** | | **177 377 511** | **176 819 451** |

**الملحق رقم 5**

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria AGB

**Etats financiers 2013**

**ANNEXE N° 2 COMPTE DE RESULTATS**

**Milliers DA**

| | ENGAGEMENTS | 31/12/2013 | 31/12/2012 |
|---|---|---|---|
| 1 | Intérêts et produits assimilés | 5 632 742 | 4 195 108 |
| 2 | Intérêts et charges assimilés | - 1 051 914 | - 781 927 |
| 3 | Commissions | 6 009 646 | 6 377 520 |
| 4 | Charges/Commissions | - 95 624 | - 286 914 |
| 5 | Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction | | |
| 6 | Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente | | |
| 7 | Produits des autres activités | 25 468 | 59 164 |
| 8 | Charges des autres activités | | |
| **9** | **PRODUIT NET BANCAIRE** | **10 520 317** | **9 562 951** |
| 10 | Charges générales d'exploitation | - 3 206 837 | - 2 684 028 |
| 11 | Dotations aux Amortis / immobilisations | - 373 561 | - 246 976 |
| **12** | **RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION** | **6 939 919** | **6 631 947** |
| 13 | Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables | - 1 036 210 | - 2 735 998 |
| 14 | Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties | 684 983 | 1 611 799 |
| **15** | **RESULTAT D'EXPLOITATION** | **6 588 692** | **5 507 748** |
| 16 | Gains ou pertes nets sur autres actifs | | |
| 17 | Eléments extraordinaires Produits | | |
| 18 | Eléments extraordinaires Charges | | |
| **19** | **RÉSULTAT AVANT IMPÔT** | **6 588 692** | **5 507 748** |
| 20 | Impôts sur les résultats et assimilés | - 1 553 619 | - 1 508 668 |
| **21** | **RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE** | **5 035 072** | **3 999 080** |

**الملحق رقم 6**

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

**Etats financiers 2015**

**ANNEXE N°2 COMPTE DE RESULTATS**

**Milliers DA**

| | ENGAGEMENTS | Note | 31/12/2015 | 31/12/2014 |
|---|---|---|---|---|
| 1 | Intérêts et produits assimilés | 4.R.1 | 10 025 265 | 7 401 970 |
| 2 | Intérêts et charges assimilés | 4.R.2 | - 1 274 825 | - 1 200 424 |
| 3 | Commissions | 4.R.1 | 2 227 118 | 4 446 515 |
| 4 | Charges/Commissions | 4.R.2 | - 163 666 | - 73 335 |
| 5 | Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction | | | |
| 6 | Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente | | | |
| 7 | Produits des autres activités | 4.R.1 | 85 886 | 4 868 |
| 8 | Charges des autres activités | | | |
| **9** | **PRODUIT NET BANCAIRE** | **4.R.3** | **10 899 778** | **10 579 594** |
| 10 | Charges générales d'exploitation | 4.R.4 | - 4 804 771 | - 3 930 724 |
| 11 | Dotations aux Amortis / immobilisations | 4.R.5 | - 889 621 | - 560 426 |
| **12** | **RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION** | | **5 205 385** | **6 088 444** |
| 13 | Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables | 4.R.6 | - 501 213 | - 902 610 |
| 14 | Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties | 4.R.6 | 201 292 | 180 495 |
| **15** | **RESULTAT D'EXPLOITATION** | | **4 905 464** | **5 366 329** |
| 16 | Gains ou pertes nets sur autres actifs | 4.R.7 | 9 413 | |
| 17 | Eléments extraordinaires Produits | | | 10 657 |
| 18 | Eléments extraordinaires Charges | | | - 17 682 |
| **19** | **RÉSULTAT AVANT IMPÔT** | | **4 914 877** | **5 359 304** |
| 20 | Impôts sur les résultats et assimilés | | - 1 286 442 | - 1 348 881 |
| **21** | **RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE** | **4.R.8** | **3 628 435** | **4 010 423** |

## الملحق رقم 7

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°1 : BILAN AU 31 decembre 2013

En milliers de DA

| | ACTIF | NOTE | Montant EXERCICE 2013 | Montant EXERCICE 2012 |
|---|---|---|---|---|
| 1 | Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux. | 2-1 | 306 760 161 | 246 496 509 |
| 2 | Actifs financiers détenus à des fins de transaction | 2-2 | 174 | 220 |
| 3 | Actifs financiers disponibles à la vente | 2-3 | 218 564 489 | 226 777 743 |
| 4 | Prêts et créances sur les institutions financières | 2-4 | 168 432 097 | 279 869 347 |
| 5 | Prêts et créances sur la clientèle | 2-5 | 1 315 847 592 | 1 134 166 014 |
| 6 | Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance | 2-6 | 14 032 319 | 14 032 319 |
| 7 | Impôts courants - Actif | 2-7 | 8 541 312 | 10 545 014 |
| 8 | Impôts différés - Actif | 2-7 | 685 352 | 542 826 |
| 9 | Autres actifs | 2-8 | 37 125 605 | 36 353 483 |
| 10 | Comptes de régularisation | 2-9 | 74 990 220 | 80 246 683 |
| 11 | Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées | 2-10 | 17 115 360 | 7 753 424 |
| 12 | Immeubles de placement | | | - |
| 13 | Immobilisations corporelles | 2-11 | 22 778 457 | 23 070 561 |
| 14 | Immobilisations incorporelles | 2-12 | 257 427 | 225 573 |
| 15 | Ecart d'acquisition | | | - |
| | TOTAL DE L'ACTIF | | 2 185 130 565,00 | 2 060 079 716 |

En milliers de DA

| | PASSIF | note | | Montant EXERCICE 2012 |
|---|---|---|---|---|
| | | | EXERCICE 2013 | |
| 1 | Banque centrale | | | - |
| 2 | Dettes envers les institutions financières | 2-13 | 33 893 136,00 | 110 841 942 |
| 3 | Dettes envers la clientèle | 2-14 | 1 498 338 492,00 | 1 325 198 500 |
| 4 | Dettes représentées par un titre | 2-15 | 17 347 239,00 | 16 266 146 |
| 5 | Impôts courants - Passif | 2-16 | 12 044 227,00 | 9 156 526 |
| 6 | Impôts différés - Passif | 2-17 | 277 993,00 | 164 757 |
| 7 | Autres passifs | 2-18 | 288 362 078,00 | 278 753 158 |
| 8 | Comptes de régularisation | 2-19 | 56 272 155,00 | 85 374 798 |
| 9 | Provisions pour risques et charges | 2-20 | 11 440 740,00 | 9 059 412 |
| 10 | Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements | | | - |
| 11 | Fonds pour risques bancaires généraux | 2-21 | 56 400 849,00 | 40 612 095 |
| 12 | Dettes subordonnées | 2-22 | 14 000 000,00 | 14 000 000 |
| 13 | Capital | 09 | 41 600 000,00 | 41 600 000 |
| 14 | Primes liées au capital | | | - |
| 15 | Réserves | 2-23 | 98 985 363,00 | 86 804 864 |
| 16 | Ecart d'évaluation | | 11 807 602,00 | 944 728 |
| 17 | Ecart de réévaluation | 2-24 | 14 122 289,00 | 14 122 289 |
| 18 | Report à nouveau (+/-) | 2-25 | 2,00 | 2 |
| 19 | Résultat de l'exercice (+/-) | 2-26 | 30 238 400,00 | 27 180 499 |
| | TOTAL DU PASSIF | | 2 185 130 565,00 | 2 060 079 716 |

**الملحق رقم 8**

BNA

BILAN

## Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie
## ANNEXE N1° : BILAN AU 31 décembre 2015

En milliers de DA

| ACTIF | NOTE | déc-15 | déc-14 | Evolution /% |
|---|---|---|---|---|
| Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux, | 2-1 | 325 840 983 | 240 168 472 | 35,67% |
| Actifs financiers détenus à des fins de transaction | 2-2 | 219 | 212 | 3,30% |
| Actifs financiers disponibles à la vente | 2-3 | 234 935 457 | 230 569 742 | 1,89% |
| Prêts et créances sur les institutions financières | 2-4 | 503 338 888 | 133 210 894 | 277,85% |
| Prêts et créances sur la clientèle | 2-5 | 1 515 052 812 | 1 831 665 625 | -17,29% |
| Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance | 2-6 | 14 043 819 | 14 032 319 | 0,08% |
| Impôts courants - Actif | 2-7 | 9 352 557 | 12 678 581 | -26,23% |
| Impôts différés - Actif | 2-7 | 765 351 | 643 381 | 18,96% |
| Autres actifs | 2-8 | 29 769 699 | 39 924 437 | -25,43% |
| Comptes de régularisation | 2-9 | 44 652 322 | 77 806 314 | -42,61% |
| Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées | 2-10 | 19 477 640 | 17 467 981 | 11,50% |
| Immeubles de placement | | | | |
| Immobilisations nettes corporelles | 2-11 | 21 621 980 | 22 190 068 | -2,56% |
| Immobilisations incorporelles nettes | 2-12 | 229 492 | 261 760 | -12,33% |
| Ecart d'acquisition | | | - | |
| TOTAL DE L'ACTIF | | 2 719 081 219 | 2 620 619 286 | 3,76% |

| PASSIF | NOTE | déc-15 | déc-14 | Evolution /% |
|---|---|---|---|---|
| Banque centrale | | | | |
| Dettes envers les institutions financières | 2-13 | 419 633 547 | 162 789 197 | 157,78% |
| Dettes envers la clientèle | 2 14 | 1 732 218 308 | 1 742 545 916 | -0,59% |
| Dettes représentées par un titre | 2 15 | 19 020 482 | 18 698 362 | 1,72% |
| Impôts courants - Passif | 2 16 | 12 143 540 | 9 958 741 | 21,94% |
| Impôts différés - Passif | 2 17 | 533 280 | 389 090 | 37,06% |
| Autres passifs | 2 18 | 107 120 613 | 288 693 599 | -62,89% |
| Comptes de régularisation | 2 19 | 64 619 063 | 91 192 610 | -29,14% |
| Provisions pour risques et charges | 2 20 | 33 960 614 | 23 990 196 | 41,56% |
| Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements | | | | |
| Fonds pour risques bancaires généraux | 2 21 | 91 380 217 | 68 044 201 | 34,30% |
| Dettes subordonnées | 2 22 | 14 000 000 | 14 000 000 | 0,00% |
| Capital | 09 | 41 600 000 | 41 600 000 | 0,00% |
| Primes liées au capital | | | | |
| Réserves | 2 23 | 131 029 808 | 106 245 349 | 23,33% |
| Ecart d'évaluation | | 2 458 804 | 2 562 137 | 4,03% |
| Ecart de réévaluation | 2 24 | 14 122 289 | 14 122 289 | 0,00% |
| Report à nouveau (+/-) | 2 25 | 5 703 139 | 5 703 142 | 0,00% |
| Résultat de l'exercice (+/-) | 2 26 | 29 537 515 | 29 784 457 | -0,83% |
| TOTAL DU PASSIF | | 2 719 081 219 | 2 620 619 286 | 3,76% |

الملحق رقم 9

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°2 : COMPTE DE RESULTAT DE L'EXERCICE 2013

Compte de résultats en milliers de DA

| | | NOTES | | EXERCICE 2013 | | EXERCICE 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | + Intérêts et produits assimilés | 4.1 | | 93 092 214 | | 75 390 048 |
| 2 | - Intérêts et charges assimilées | 4.1 | - | 18 889 225 | - | 13 144 951 |
| 3 | + Commissions (produits) | 4.2 | | 1 916 187 | | 1 744 808 |
| 4 | - Commissions (charges) | 4.2 | - | 56 747 | - | 11 561 |
| 5 | +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction | 4.3 | | 12 | - | 63 |
| 6 | +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente | 4.4 | | 286 386 | | 88 954 |
| 7 | + Produits des autres activités | 4.5 | | 105 074 | | 83 205 |
| 8 | - Charges des autres activités | | - | 2 489 | | - |
| 9 | PRODUIT NET BANCAIRE | | | 76 451 412 | | 64 150 440 |
| 10 | - Charges générales d'exploitation | 4.6 | - | 14 322 782 | - | 14 356 324 |
| 11 | - Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles | 4.7 | - | 1 227 432 | - | 1 184 170 |
| 12 | RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION | | | 60 901 198 | | 48 609 946 |
| 13 | - Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables | 4.8 | - | 34 880 930 | - | 20 899 748 |
| 14 | + Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties | 4.9 | | 16 233 068 | | 8 561 795 |
| 15 | RESULTAT D'EXPLOITATION | | | 42 253 336 | | 36 271 993 |
| 16 | +/- Gains ou pertes nets sur autres actifs | 4.10 | | | | |
| 17 | + Eléments extraordinaires (produits) | 4.11 | | | | |
| 18 | - Eléments extraordinaires (charges) | 4.11 | | | | |
| 19 | RESULTAT AVANT IMPOT | | | | | 36 271 993 |
| 20 | - Impôts sur les résultats et assimilés | 4.12 | - | 12 044 226 | - | 9 156 526 |
| | Impôts différés sur resultat | 4.13 | | 29 290 | | 65 031 |
| | RESULTAT NET DE L'EXERCICE | 4.14 | | 30 238 400 | | 27 180 498 |

## الملحق رقم10

BNA

# COMPTES DE RÉSULTATS

## Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie
## ANNEXE N3° : COMPTE DE RESULTAT DE L'EXERCICE 2015

En milliers de DA

| | NOTE | déc-15 | déc-14 | Evolution /% |
|---|---|---|---|---|
| + Intérêts et produits assimilés | 4.1 | 140 202 778 | 111 560 106 | 25,67% |
| - Intérêts et charges assimilées | 4.2 | -25 634 023 | - 24 588 757 | 4,25% |
| + Commissions (produits) | 4.3 | 2 060 095 | 1 785 268 | 15,39% |
| - Commissions (charges) | 4.4 | -156 343 | - 47 262 | 230,80% |
| +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction | 4.5 | 22 | 19 | 15,79% |
| +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente | 4.6 | 35 661 | 265 133 | -86,55% |
| + Produits des autres activités | 4.7 | 153 871 | 132 073 | 16,50% |
| - Charges des autres activités | 4.8 | -20 814 | - | |
| PRODUIT NET BANCAIRE | 4.9 | 116 641 247 | 89 106 580 | 30,90% |
| - Charges générales d'exploitation | 4.10 | -18 353 445 | - 15 871 056 | 15,64% |
| - Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles | 4.11 | -1 377 532 | - 1 325 244 | 3,95% |
| RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION | 4.12 | 96 910 270 | 71 910 280 | 34,77% |
| - Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables | 4.13 | -59 647 052 | - 74 801 315 | -20,26% |
| + Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties | 4.14 | 4 440 056 | 42 787 301 | -89,62% |
| RESULTAT D'EXPLOITATION | 4.15 | 41 703 274 | 39 896 266 | 4,53% |
| +/- Gains ou pertes nets sur autres actifs | 4.16 | | | |
| + Eléments extraordinaires (produits) | 4.17 | | | |
| - Eléments extraordinaires (charges) | 4.18 | -22 219 | - 153 068 | -85,48% |
| RESULTAT AVANT IMPOT | 4.19 | 41 703 274 | 39 896 266 | 4,53% |
| -Impots sur les resultats et assimilés | 4.20 | -12 143 540 | - 9 958 741 | 21,94% |
| EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES | 4.21 | 29 537 515 | 29 784 457 | -0,83% |

# الفهرس

| العنـاوين | الصفحة |
|---|---|
| **الإهداء**..... | III |
| **الشكر**..... | IV |
| **الملخص**..... | V |
| **قائمة المحتويات**..... | VI |
| **قائمة الجداول** ..... | VII |
| **قائمة الملاحق**..... | VIII |
| **المقدمة**..... | أ |
| **الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية : مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية و تقييم الأداء** | |
| تمهيد..... | 14 |
| **المبحث الأول: أساسيات في البنوك و تقييم الأداء** ..... | 15 |
| المطلب الأول:عموميات حول البنوك التجارية ..... | 15 |
| الفرع الأول:نشأة و مفهوم البنوك التجارية ..... | 15 |
| الفرع الثاني:خصائص البنوك التجارية..... | 16 |
| الفرع الثالث:وظائف البنوك التجارية ..... | 16 |
| المطلب الثاني:مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء ..... | 17 |
| الفرع الأول:مفهوم الأداء..... | 18 |
| الفرع الثاني: مفهوم تقييم الأداء البنكي ..... | 19 |
| الفرع الثالث:أهمية تقييم الأداء..... | 19 |
| المطلب الثالث: مؤشرات و أساليب تقييم الأداء..... | 20 |
| الفرع الأول: مؤشرات تقييم الأداء ..... | 20 |
| الفرع الثاني: أساليب تقييم الأدء..... | 22 |
| **المبحث الثاني:الأدبيات التطبيقية** ..... | 23 |
| المطلب الأول:الدراسات السابقة باللغة العربية..... | 23 |
| المطلب الثاني:الدراسات السابقةباللغة الأجنبية ..... | 25 |
| المطلب الثالث: علاقة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية..... | 26 |
| خلاصة الفصل ..... | 27 |
| **الفصل الثاني: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA و بنك الخليج الجزائري AGB** | |
| تمهيد ..... | 29 |
| **المبحث الأول:الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة**..... | 29 |
| المطلب الأول:مجتمع الدراسة ..... | 29 |

| | |
|---|---|
| الفرع الأول:لمحة موجزة حول مجتمع الدراسة ..... | 29 |
| الفرع الثاني: الطرق المستخدمة في جمع المعلومات ..... | 29 |
| المطلب الثاني:الأدوات المستخدمة في الدراسة التطبيقية ..... | 29 |
| **المبحث الثاني:عرض نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات** ..... | 31 |
| المطلب الأول: حساب مؤشرات العائد و المخاطرة لبنك الخليج الجزائر و البنك الوطني الجزائري ..... | 31 |
| المطلب الثاني:تحليل نتائج الدراسة..... | 34 |
| خلاصة الفصل..... | 36 |
| **الخاتمة**..... | 38 |
| **المراجع**..... | 41 |
| **الملاحق**..... | 44 |
| **الفهرس**..... | 55 |